مستقبل التجارة الخارجية لمصر في ظل الاتجاهات الحمائية والتكلات الاقتصادية

د . على حافظ منصور

مقدمه

لا تعتبر التجارة الخارجية مجرد انعكاسات للاوضاع الاقتصادية للدول ولكنها اصبحت، اداة فعاله فى خدمة الاقتصاد القومى . و بذلك تهتم مصر بتطور تجارتها الخارجية لتصبح جهازا هاما وفعالا فى خدمة التنمية الاقتصادية . وتسعى مصر إلى تنمية الموارد الخارجية عن طر يق الحصول على إحتياجاتها الخارجية بأقل الأسعار وأفضل الشروط وتصدير سلعها بأحسن الأسعار . كما تعمل مصر أيضا على توثيق الروابط الإقتصادية مع الدول الصديقة وتوسيع رقعة التعامل الخارجى لضمان الأسواق للصادرات وتنو يع أسواق الواردات .

ولكن يعانى الإقتصاد المصرى من عدم وجود إستراتيچيه واضحه لسياسات التجارة الخارجية فسياسة التصدير كانت ولازالت تعتمد على تصدير الفائض من الأنتاج الزراعى والصناعى دون دراسة جادة لإجتياجات الأسواق الخارجية . وقد ترتب على أتباع هذه السياسه تذبذب الصادرات من سنه إخرى وفقدان الكثير من الأسواق العالمية . أما سياسة الأستيراد فتعتمد بدورها فى الجانب الأكبر منها على سياسة المسكنات المتاحه لحل مشاكل

الأستهلاك والأختناقات بالداخل دون دراسة جدية لترشيد الأستهلاك بالداخل والأهتمام بتوجيه الواردات للعمل على ز يادة الأنتاج ورفع الأنتاجية .

وترجع مثل هذه المتناقضات لسياسة التجارة الخارجية إلى إعتماد مصر على الأتفاقيات الثنائيه للتجارة والدفع لتصر يف تجارتها الخارجية عدة أكثر من عشر ين عاما تقر يبا (١٩٥٤ - ١٩٧٥) . ولكن عندما بدأت مصر فى التفكير فى سياسة الأنفتاح الإقتصادى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحر ير تجارتها الخارجية من أغلال الأتفاقيات الثنائيه والأتجاه إلى التجارة متعددة الأطراف ، و بدا العالم يتجه تقر يبا نحو التكتلات الإقتصادية وأقامة الحواجز الحمائية . فالدول النامية لديها خطط للتنمية وتسعى جاهده لحماية إنتاجها المحلى وتطو ير عمليات الأحلال محل الواردات وخاصة السلع الزراعية والصناعات الخفيفه . أما الدول المتقدمه فمعظمها يعانى من إنتشار موجات التضخم بالداخل مما يضطرها لوضع قيود على التجارة الخارجية .

ومن ثم كان لابد من أن تسرع مصر برسم سياسة تجار ية سليمه ومدر وسه لتنمية قطاع التجارة الخارجية فى وسط هذه التكتلات والسياسات الحمائيه التى أخذت تنتشر فى العالم .

الفصل الأول

التجارة الخارجية لمصر فى السبعينيات (١٩٧٠ - ١٩٧٩)

لكى نستطيع تحديد مستقبل التجارة الخارجيه فى ظل الأتجاهات الحمائية والتكتلات الإقتصادية لابد من دراسة التجارة الخارجية فى السبعينات لمعرفة أهم الصادرات والواردات السلعيه والميزان التجارى والتوز يع الجغرافى للتجاره الخارجيه .

أولا : هيكل الصادرات السلعيه

تنقسم الصادرات السلعيه إلى ثلاثة مجموعات هى السلع الزراعيه ، السلع المنجميه والسلع الصناعيه .

(أ) مجموعة السلع الزراعيه :

تخضع صادرات هذه المجموعة إلى تفاوت ضخم من سنه إلى أخرى من حيث الزيادة والنقص فى قيمتها . فقد سجلت حوالى ٢٢٢٫٧ مليون فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ وتقلصت إلى ٢٢٠ مليون فى عام ١٩٧٨ ، ثم قدرت فى عام ١٩٧٩ بحوالى ٣٥٦ مليون جنيه ، (جدول رقم ١) . و يرجع التذبذب فى صادرات هذه المجموعة إلى أنها تعتمد على تصدير الفائض من الإنتاج المحلى عن حاجة الأستهلاك . وهذا الفائض يميل إلى التناقص بسبب تزايد الأستهلاك تمشيا مع تزايد السكان . فضلا عن ذلك فأن معدلات الإنتاج المحلية لا تزال منخفضه لمعظم المحاصيل الزراعيه التصدير يه نظرا لتعرضها للأفات الزراعيه وتقلبات الظروف الطقسيه وغيرها من العوامل . كذلك توجد صعوبات فى إمكانية زيادة الإنتاج بالتوسع الأفقى لا ستحالة التوسع المعقول فى رقعة الأراضى الزراعيه فى الأجل القصير .

ولقد كانت مجموعة السلع الزراعيه أهم المجموعات السلعيه التى يحقق ميزانها التجارى فائضا مع العالم الخارجى فى الماضى ، أى أن قيمة الصادرات الزراعيه كانت أكبر من قيمة الواردات الزراعيه . ولكن فى الوقت الحالى أصبحت الصادرات الزراعيه لا تغطى قيمة الواردات الزراعيه و بذلك فقد زاد إعتماد الإقتصاد المصرى على العالم الخارجى لتزو يده بإحتياجاته الغذائيه . ومن ثم فقد تدهورت الأهمية النسبيه لصادرات السلع الزراعيه فى جملة الصادرات السلعيه من ٦٨٪ فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ إلى حوالى ٣٢٪ فى عام ١٩٧٨ وحوالى ٢٣٪ تقديرا فى عام ١٩٧٩ ، (جدول رقم ١) . وتحتوى مكونات الصادرات الزراعيه على المحاصيل الغالبه حسب أهميتها النسبيه .

جدول رقـم (١)
الصادرات السلعيـــه
احصاءات الجمارك (مليون جنيه) (١)

السنـــه	السلع الغذائيه		السلع الصناعيه والتغذية		السلع المنجبه		جمله الصادرات
١٩٧٠/٦٩	٢٢٢ر٧	٦٧ر٩	٩٧ر١	٢٩ر٣	٨ر٣	٢ر٨	٣٢٨ر١
١٩٧١/٧٠	٢١٤ر٦	٦٣ر٣	١٠٩ر٥	٣٢ر٣	١٥ر٢	٤ر٤	٣٣٩ر٥
١٩٧٢/٧١	٢٠٩ر٤	٦٠ر٠	١٢١ر٣	٣٤ر٨	١٨ر٤	٥ر٢	٣٤٩ر١
١٩٧٣	٢٦٣ر٨	٥٩ر٤	١٤٢ر٦	٢٩ر٨	٣٧ر٨	١٠ر٨	٤٤٤ر٢
١٩٧٤	٣٥٨ر١	٦٠ر٤	٢٠٩ر٣	٣١ر١	٢٥ر٩	٨ر٥	٥٩٣ر٣
١٩٧٥	٢٧١ر٠	٤٩ر٤	٢٠٢ر٠	٤٦ر٣	٢٦ر٠	٤ر٣	٥٤٩ر٠
١٩٧٦	٢٥٧ر٠	٤٣ر١	٢٢٦ر٠	٣٨ر٠	١١٣ر٠	١٨ر٩	٥٩٦ر٠
١٩٧٧	٢٨٣ر٠	٢٤ر٤	٢٦٤ر٠	٣٩ر٥	١٢١ر٠	١٨ر١	٦٦٨ر٠
١٩٧٨	٢٢٠ر٠	٣٢ر٤	٢٨٩ر٠	٤٢ر٥	١٧١ر٠	٢٥ر١	٦٨٠ر٠
١٩٧٩(٢)	٣٥٦ر٠	٢٣ر٨	٤٢١ر٠	٢٨ر٢	٧١٨ر٠	٤٨ر٠	١٤٩٥ر٠

(١) المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء حتى عام ١٩٧٨ .
(٢) بالنسبه لعام ١٩٧٩ فالمصدر وزارو التخطيط حسب الخطه المتوقعه .

١ ـ القطن الخام :

يشكل القطن الخام الجزء الأكبر من الصادرات الزراعيه . فقد سجل ١٦١ مليون جنيه فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أو نسبة ٧٢ر٣ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه وتدهور إلى ١٣١ر٥ مليون جنيه أو حوالى ٦٠ ٪ فى عام ١٩٧٨ وقدر له حوالى ٢١٧ر٢ مليون أو نسبه ٦١ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، حسب الجدول رقم (٢) . و يرجع النقص فى الأهمية النسبيه للقطن إلى نقص الكمية المصدره بصفة عامة لتزايد أستهلاك القطن الخام محليا لتصنيعه . فضلا عن ذلك فأن الإنتاج المحلى من القطن الخام غير ثابت ويميل إلى التناقص بسبب ما يتعرض له من آفات زراعيه ، كما أن السياسه السعر ية التى تتبعها الدولة فى تحديد أسعار القطن محليا لا تشجع على التوسع فى زراعته لأن مثل هذه الأسعار لا تتمشى مع الأرتفاع الضخم فى أسعار المنتجات الزراعيه الأخرى البديله للقطن (١) .

وتدل ظاهرة أنخفاض الأهمية النسبيه للقطن فى الصادرات الزراعيه على أن إعتماد مصر على القطن الخام فى الحصول على النقد الأجنبى قد تراجعت بدرجة كبيرة . و بذلك أصبح من الممكن تفادى الأخطار التى قد يتعرض لها الإقتصاد القومى من جراء الإعتماد على محصول تصديرى واحد للحصول على الواردات .

٢ ـ الارز :

يحتل الارز المركز الثانى تقر يبا فى الصادرات الزراعيه رغم أن أهميته النسبيه فى تناقص مستمر . فقد سجل حوالى ٣٨ر١ مليون جنيه أو نسبة ١٧ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه لعام ٦٩ / ١٩٧٠ وتقلص إلى ١٩ر٨ مليون جنيه أو ٩ر١ ٪ لعام ١٩٧٨ وقدر بحوالى ٢٥ر٨ مليون جنيهأو ٧ ٪ لعام ١٩٧٩ ، جدول رقم (٢) . و يرجع هذا التناقص إلى تزايد الاستهلاك المحلى من الارز الذى يتعذر الحد منه . فى حين أن الإنتاج المحلى متذبذب لعدة أعتبارات من أهمها

الجدول رقم (٢)
أهم بنود الصادرات
احصاءات الجمارك (مليون جنيه)

السنه	القطن الخام		الارز		البصل		البطاطس		الموالح	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٧٠/٦٩	١٦١ر١	٧٢ر٣	٣٨ر١	١٧ر١	٥ر٨	٢ر٦	٣ر٦	١ر٦	٦ر٠	٢ر٧
١٩٧١/٧٠	١٦١ر٢	٥٧ر١	٣٠ر٢	١٤ر١	٣ر٨	١ر٨	١ر٩	١ر٩	٦ر٩	٣ر٢
١٩٧٢/٧١	١٥٨ر٤	٧٥ر١	٢٤ر٨	١١ر٨	٣ر٦	١ر٧	٣ر٤	١ر٦	٩ر٨	٤ر٧
١٩٧٣	١٩١ر٩	٧٢ر٧	٢٥ر٥	٩ر٧	٩ر٣	٣ر٥	٦ر٦	٢ر٥	١٦ر٤	٦ر٢
١٩٧٤	٢٧٩ر١	٧٧ر٩	٣٩ر٦	١١ر١	٧ر٥	٢ر١	٥ر٨	١ر٦	١١ر٠	٣ر١
١٩٧٥	٢٠١ر٠	٧٤ر٢	٢٤ر٠	٨ر٩	٦ر٩	٢ر٥	٣ر٢	١ر٢	١٨ر٥	٦ر٨
١٩٧٦	١٥٤ر٧	٦٠ر٢	٣٠ر٧	١١ر٩	٨ر٠	٣ر١	٧ر١	٦ر٧	١٩ر٠	٧ر٤
١٩٧٧	١٨٢ر٢	٦٤ر٤	٢٣ر٢	٨ر٢	٧ر٢	٢ر٥	١٦ر٤	٥ر٨	٢١ر٤	٧ر٧
١٩٧٨	١٣١ر٥	٥٩ر٨	١٩ر٨	٩ر٠	٥ر٠	٢ر٣	٥ر٧	٢ر٦	٢٠ر٧	٩ر٤
١٩٧٩ (٨)	٢١٧ر٢	٦١ر٠	٢٥ر٨	٧ر٢	٩ر٧	٢ر٧	٢٣ر١	٦ر٥	٣١ر٠	٨ر٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء

(١) بالنسبة لنباتات عام ١٩٥٩ فالمصدر وزارة التخطيط وهى :-

(حسب تقديرات الخطه) .

أن السياسه السعر ية التى تتبعها الدولة للشراء من الزراعيين لا تتمشى مع أرتفاع أسعار السلع الزراعيه الأخرى البديله للأرز (٢) .

وحيث أن صادرات الارز تخضع عامه إلى سياسه تصدير الفائض من الإنتاج المحلى عن حاجة الأستهلاك ، فأن الصادرات تتذبذب بدرجه كبيره وتميل إلى الأنخفاض سنه بعد أخرى .

٣ ـ الموالح :

ازدادت أهمية تصدير الموالح فى أواخر السبعينات بحيث أصبحت تحتل المركز الثالث تقر يبا فى الصادرات الزراعيه . ولقد سجلت صادرات الموالح حوالى ٦ مليون جنيه أو ٢ر٧ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه لعام ٦٩ / ١٩٧٠ وتطورت إلى ٢٠ر٧ مليون جنيه أو ٩ر٤ ٪ لعام ١٩٧٨ وقدرت بحوالى ٣١ مليون جنيه أو ٨ر٧ ٪ لعام ١٩٧٩ ، جدول رقم (٢) .

البطاطس والبصل :

أتسع تصدير البطاطس حتى أحتلت المركز الرابع تقر يبا فى الصادرات السلعيه . فقد تطورت من ٣ر٦ مليون جنيه فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أو ١ر٦ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه إلى ٧ر٥ مليون جنيه أو ٢ر٦ ٪ لعام ١٩٧٨ وقدرت بحوالى ٢٣ر١ مليون أو ٦ر٥ ٪ لعام ١٩٧٩ ، جدول رقم (٢) . و يلاحظ تذبذب صادرات البطاطس بسبب تزايد الاستهلاك المحلى من جهة ولعدم تنظيم زراعتها بالداخل من جهة أخرى وتحتل صادرات البصل المركز الخامس تقر يبا فى سلسلة الصادرات الزراعيه الهامة . فقد سجلت ٨ر٥ مليون جنيه أو ٢ر٦ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه لعام ٦٩ / ١٩٧٠ وتقلصت إلى ٥ مليون جنيه أو ٢ر٣ ٪ لعام ١٩٧٨ ، وقدرت بحوالى ٧ر٩ مليون جنيه أو ٧ر٢ لعام ١٩٧٩ . وتخضع صادرات البصل إلى سياسة تصدير الفائض مثل المحاصيل الزراعيه الأخرى و بذلك تتذبذب من سنه لأخرى مع الأتجاه للتقلص بسبب ز يادة

الأستهلاك المحلى وعدم تنظيم وتنسيق وتسويق زراعة ومنتجات البصل بالداخل .

مجموعة السلع المنجميه :

كانت صادرات السلع المنجميه تكون نسبة ضئيلة فى مجموع الصادرات السلعيه حيث بلغت قيمتها ٨ر٣ مليون جنيه فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أو ٢ر٨ ٪ . وقد أخذت صادرات هذه المجموعة فى التزايد منذ عام ١٩٧٧ حين بدأ إنتاج البترول فى التزايد بعد استلام منابع البترول بسيناء . وأصبحت الصادرات المنجميه من أهم الصادرات السلعيه حيث سجلت ١٧١ مليون جنيه أو ١ر٢٥ ٪ فى عام ١٩٧٨ وقدر لها ٧١٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أو ٤٨ ٪ جدول رقم (١) . وأهم بنود هذه المجموعة هو البترول الخام الذى أصبح يمثل كل هذه المجموعة تقريبا بعد التوسع فى استخراج البترول وأرتفاع اسعاره فى العالم . أما بقية المنتجات المنجميه الأخرى مثل الفوسفات والمنجنيز فقد تضاءلت قيمة صادراتها بالنسبة للمنجنيز وأختفت فعلا من خريطة الصادرات بالنسبة للفوسفات .

جـ مجموعة السلع الصناعيه :

تحتل الصادرات الصناعيه أهمية متزايده فى هيكل الصادرات السلعيه . فقد كانت تمثل ١ر٩٧ مليون جنيه أو ٣ر٢٩ ٪ من جملة الصادرات لعام ٦٩ / ١٩٧٠ وتطورت إلى ٢٨٩ مليون جنيه أو ٥ر٤٢ ٪ لعام ١٩٧٨ ، وقدرت بحوالى ٤٢١ مليون جنيه أو ٢ر٢٨ ٪ لعام ١٩٧٩ ، جدول رقم (١) . ولا تزال قائمة السلع الصناعية محدوده وتتضمن مجموعات من السلع أهمها مايلى :

١ ـ مجموعة السلع التى تستخدم الخامات المحلية التى تجرى عليها بعض العمليات الصناعيه البسيطه مثل غزل القطن الذى يحتل المركز الأول فى مجموعة السلع الصناعيه مكونا حوالى ٣٤ ٪ فى عام ٦٩ / ٧٠ وحوالى ٣١ ٪ فى عام

١٩٧٨ . و يلى ذلك المنسوجات القطنيه التى كونت حوالى ١٦ ٪ من مجموع الصادرات الصناعي لعام ٦٩ / ١٩٧٠ و ١٠ ٪ لعام ١٩٧٨ . وكذلك صادرات السكر تستخدم قصب السكر وهو من الخامات المحليه وتكون حوالى ٣ ٪ من حملة الصادرات الصناعيه لعام ١٩٧٨ .

٢ ـ مجموعة السلع التى تتميز بأرتفاع نسبة المدخلات المستورده فى تصيفها (صناعات التجميع) مثل المنتجات المعدنيه والهندسيه وغيرها ـ ولازالت مساهتها فى مجموع الصادرات الصناعيه ضعيفه نظرا حجم الإنتاج وز يادة الأستهلاك المحلى .

٣ ـ مجموعة السلع ذات الأحجام أو الكتل الكبيرة وأهمها الأسمنت . وقد تناقصت صادارات الأسمنت تدريجيا حتى تحول خلال السنوات الأخيرةمن السبعينات إلى سلع إستيراد لز يادة إحتياجات الأستهلاك المحلى منه عن حجم الإنتاج .

٤ ـ مجموعة المنتجات البترولية والتى كادت أن تختفى من قائمة الصادرات بسبب نقص الإنتاج المحلى من البترول الخام وز يادة الأستهلاك قد طرأ عليها ز يادة ضخمه بسبب ز يادة الأسعار العالميه والإنتاج المحلى . وقد قدر نصيب مجموعة المنتجات البترولية فى الصادرات السلعيه بحوالى ١٧ ٪ لعام ١٩٧٩ .

ثانيا : هيكل الواردات السلعيه

اتسمت الواردات السلعيه بالنمو السنوى طول السبعينات حيث سجلت ٣٢٤٫٨ مليون جنيه فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ وقفزت إلى ٢٦٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ وقدرت بحوالى ٤٥٢٣ مليون جنيه لعام ١٩٧٩ ، الجدول رقم (٣) . وقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقى للواردات ، خلال السبعينات حوالى ٤٠ ٪ سنويا فى المتوسط . الأمر الذى يعكس الاهمية النسبية للواردات فى الوفاء باحتياجات الاستهلاك والإنتاج المحلى بالمقارنة بما يساهم فيه الإنتاج المحلى فى الوفاء بتلك الاحتياجات . وتنقسم الواردات من حيث الهيكل الى ثلاثة مجموعات هى مجموعة السلع الاستهلاكية ، مجموعة السلع الوسيطة ، ومجموعة السلع الاستثمارية .

أ ـ مجموعة الواردات الاستهلاكية :

بلغت قيمة الواردات من السلع الأستهلاكية حوالى ٦٨ مليون جنيه فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أو ٢١ ٪ من جملة الواردات ، وتضاعفت قيمتها إلى ٧٣٦ مليون جنيه أو ٢٨ ٪ لعام ١٩٧٨ وقدرت بحوالى ١٢٢٤ مليون جنيه أو ٢٧ ٪ لعام ١٩٧٩ ، جدول رقم (٣) . و يلاحظ تزايد الواردات الأستهلاكية كل سنة بمعدلات مختلفة حسب إحتياجات الأستهلاك والأسعار العالمية ، وقد بلغت الزيادة السنوية فى المتوسط الحالى ٤٥ ٪ خلال السبعينات . وتحتل الواردات من القمح الأهمية الكبرى حيث قدرت بحوالى ٣٨ ٪ لعام من جملة الواردات الأستهلاكية . يلى ذلك واردات الدقيق التى تشكل حوالى ١٠ ٪ ، و بذلك يكون رغيف العيش تقريبا حوالى نصف الواردات من السلع الأستهلاكية . يلى ذلك سيارات الركوب التى ساهمت بحوالى ١٠ ٪ من جملة الواردات الأستهلاكيه لعام ١٩٧٨ وقدرت بحوالى ٧ ٪ لعام ١٩٧٩ . وتكون كل من واردات اللحوم المحفوظه ، الدجاج المحفوظ ، السكر ، الشاى ، والزيت حوالى

جدول رقم (٣)
الواردات الســـــلعيه
احصاءات الجمارك (مليون جنيه)

السنه	سلع استهلاكيه		سلع وسيطه		سلع استثماريه		جملة
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	الواردات
١٩٧٠/٦٩	٦٨ر٠	٢٠ر٩	١٩١ر٤	٥٨ر٩	٦٥ر٤	٢٠ر٢	٣٢٤ر٨
١٩٧١/٧٠	١١٠ر٨	٢٧ر١	٢١٨ر٦	٥٣ر٤	٨٠ر٠	١٩ر٥	٢٠٩ر٤
١٩٧٢/٧١	٩٨ر٥	٢٥ر٩	٢٠٦ر٥	٥٤ر٣	٧٥ر٤	١٩ر٨	٣٨٠ر٤
١٩٧٣	٢٠٧ر٢	٣٨ر٢	٢٠٦ر٨	٣٨ر٢	١٢٨ر٠	٢٣ر٦	٥٤٢ر٠
١٩٧٤	٤٩٩ر٩	٤٠ر١	٥٤٠ر٠	٤٣ر٣	٢٠٧ر٣	١٦ر٦	١٢٤٧ر١
١٩٧٥	٥٣٨ر٢	٣٥ر٠	٧٠٤ر٥	٤٥ر٨	٢٩٥ر١	١٩ر٢	١٥٣٨ر٣
١٩٧٦	٤١٩ر٠	٢٨ر١	٦٨٤ر٠	٤٥ر٩	٣٨٧ر٠	٢٦ر٠	١٤٩٠ر٠
١٩٧٧	٤٩٧ر٠	٢٦ر٤	٨٢٥ر٠	٤٣ر٨	٥٦٢ر٨	٢٩ر٨	١٨٨٤ر٠
١٩٧٨	٧٣٦ر٠	٢٨ر٠	١٠٧٦ر٠	٤٠ر٩	٨٢٠ر٠	٣١ر١	٢٦٣٢ر٠
١٩٧٩ (٥)	١٢٢٤ر٠	٢٧ر١	١٩٩٦ر٠	٤٤ر١	١٣٠٣ر٠	٢٨ر٨	٤٥٢٣ر٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء .

(١) بالنسبة لعام ١٩٧٩ فالمصدر وزارة التخطيط .

(حسب الخطه المتوقعة) .

من ٥ ٪ إلى ٧ ٪ كل على حده من مجموع واردات السلع الاستهلاكيه .

ب ـ مجموعة السلع الوسيطه :

تحتل واردات السلع الوسيطه المركز الأول فى جملة الواردات وقد تطورت قيمتها من ١٩١ مليون جنيه فى عام ٦٩/١٩٧٠ أو ٥٩٪ من الواردات السلعيه إلى ١٠٧٦ مليون جنيه أو ٩ر٤٠ ٪ لعام ١٩٧٨ ، وقدرت بحوالى ١٩٩٦ مليون جنيه أو ١ر٤٤ ٪ لعام ١٩٧٩ ، جدول رقم (٣) . و يلاحظ من الجدول أن الواردات من السلع الوسيطه تز يد سنو يا بمعدلات مختلفه بلغت فى متوسطها حوالى ٣٥ ٪ خلال السبعينات . وتشمل قائمة مجموعة السلع الوسيطه على الكثير من مستلزمات الإنتاج الهامه ومعظمها مواد خام لازمه للإنتاج المحلى مثل التبغ ، الفحم الحجرى ، الأخشاب ، الأسمدة ، الصوف الخام ، حديد التسليح ، الأسمنت ، والمبيدات الحشر ية .

جـ ـ مجموعة السلع الاستثمار ية :

تطور إستيراد السلع الاستثمار يه من ٦٥ مليون جنيه أو ٢ر٢٠ ٪ من جملة الواردات لعام ٦٩/ ١٩٧٠ إلى ٨٢٠ مليون جنيه أو ٣١ ٪ لعام ١٩٧٨ ، وقدرت بحوالى ١٣٠٣ مليون جنيه أو ٨ر٢٨ ٪ لعام ١٩٧٩ . و يقدر المعدل السنوى لز يادة الواردات من السلع الاستثمار ية بحوالى ٢٠ ٪ فى المتوسط . وتشمل السلع الاستثمار ية الأدوات اللازمه للإنتاج بصفه عامه مثل الماكينات غير الكهر بائيه ، الماكينات الكهر بائيه ، والمنتجات من خامات غير معدنيه ومن خامات معدنيه غيرها .

ثالثا : الميزان التجارى

حقق الميزان التجارى السلعى عجزا سنو يا بمعدلات متزايده طول فترة السبعينات . وقد وصل العجز ٣ر٧٠ مليون جنيه عام ٧٠/ ١٩٧١ وتصاعد إلى ١٩٥٢ مليون جنيه لعام ١٩٧٨ وقدر بحوالى ٣٠٢٨ مليون جنيه لعام ١٩٧٩ .

وكان العجز فى المتوسط لا يتعدى ٥٠ مليون حنيه فى السنه حتى عام ١٩٧٣ . ولكن بحلول ١٩٧٤ وأنتشار موجات أرتفاع الأسعار فى العالم والتضخم ازداد العجز بمعدلات ضخمه . وقد بلغ متوسط العجز السنوى خلال السبعينات حوالى ٦٦٠ مليون جنيه ، بأستثناء عام ١٩٧٩ . و يرجع العجز المستمر فى الميزان التجارى التى تزايد الواردات السلعيه نتيجة ز يادة الأستهلاك المحلى تمشيا مع الز يادة الضخمه فى عدد السكان ومقابلة إحتياجات التعمير والتنمية . فضلا عن ذلك فأن معدلات نمو الصادرات ضعيفه وأقل بكثير من معدلات تزايد الواردات . كما أن بعض الصادرات التقليديه مثل القطن ، الارز ، السكر ، المنسوجات ، وغيرها تميل إلى التناقص بسبب تزايد الأستهلاك المحلى وضعف معدلات تزايد الإنتاج المحلى .

رابعا : التوز يع الجغرافى للتجارة الخارجيه

اتسم هيكل التوز يع الجغرافى للتجارة الخارجيه فى مصر السبعينات بتباين واضح بين تركيز الصادرات والواردات السلعيه ، فبينما اتجه أكثر من ٥٠ ٪ من الصادرات للدول الأشتراكيه فأن الواردات من هذه الدول لم تتجاوز حوالى ٢٠ ٪ فى المتوسط . بعكس الحال فى الدول الغر بيه حيث بلغت واردات مصر منها أكثر من ٥٠ ٪ من أجمالى الواردات فى حين أن صادرات مصر إليها تشكل حوالى ٢٠ ٪ من جملة الصادرات ، وقد ترتب على ذلك عجز مستمر فى الميزان التجارى مع الدول الغر بية وفائض مستمر مع الدول الأشتراكيه . أما تجارة مصر مع الدول العر بيه فتشكل حوالى ٨ ٪ من جملة الصادرات وحوالى ٧ ٪ من جملة الواردات ومن ثم فان الميزان التجارى مع الدول العر بيه يحقق فى المتوسط فائضا فى صالح مصر (جدول رقم ٤) .

ولقد أحتلت الكتله الإشتراكيه المركز الأول فى الصادرات حيث بلغ نصيبها حوالى ٦٠ ٪ من جملة الصادرات و وصل إلى القمه فى عام ١٩٧٤ بنسبه ٧٤ ٪ . ولكن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأتجاه مصر لتحر ير التجاره الدوليه

من الأتفاقيات الثنائيه للتجارة والدفع أنخفض نصيب الكتله الإشتراكيه تدريجيا حتى سجل حوالى ٤٤ ٪ عام ١٩٧٧ . ولازال الاتحاد السوفيتى يحتل المركز الأول فى الصادرات حيث بلغ نصيبه حوالى ٢٤ ٪ من جملة الصادرات لعام ١٩٧٧ ، يليه باقى الدول الإشتراكيه بنسب مختلفه وأهمها المانيا الشرقيه ، وتشيكوسلوفاكيا ، و بولندا ، ورمانيا ، والصين الشعبيه . أما الصادرات للعالم الحر فتحتل أيطاليا المركز الأول بحوالى ١١ ٪ من جملة صادرات عام ١٩٧٧ تليها فى الأهمية المملكه المتحده ، فرنسا ، أيطاليا ، هولندا ، المانيا الغربيه ، اليابان ثم إمريكا و باقى دول العالم الحر .

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات السلعيه (مليون جنيه)

السنوات	الدول العربية		الدول الغربيه		الدول الاشتراكيه	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٦٩ / ٧٠ ص	٢٣ر٠	٧	٥٩ر١	١٨	١٩٨ر٢	٦٠
و	٢٠ر٢	٦	١٤٩ر١	٤٦	١٠٨ر٦	٣٤
٧٠ / ٧١ ص	٢٩ر٩	٩	٥٢ر٨	١٦	٢٠٨ر٥	٦١
و	٢٦ر٤	٦	١٩٨ر٤	٤٩	١٣١ر٦	٣٢
٧١ / ٧٢ ص	٢٧ر٨	٨	٦٢ر٩	١٨	٢١٦ر٠	٦٢
و	٣١ر٧	٨	١٩٠ر٧	٥٠	١٢٥ر٦	٣٣
١٩٧٣ ص	٣١ر٠	٧	١١٠ر٦	٢٥	٢٤٦ر٠	٥٦
و	٢٥ر١	٧	٢٠٠ر٠	٥٥	١٠٧ر٢	٣٠
١٩٧٤ ص	٤١ر١	٧	١٣٢ر١	٢٢	٣٣٠ر٧	٥٦
و	٥٦ر٨	٦	٥٨١ر٣	٦٣	٢٢٢ر٩	٢٤
١٩٧٥ ص	٤٦ر٧	٨	٧٩ر٨	١٥	٤٠٥ر٢	٧٤
و	١٠٨ر٥	٧	١٠٩ر٢	٥٩	٢٨٧ر٨	١٩
١٩٧٦ ص	٥٩ر٦	١٠	١٩٣ر٣	٣٢	١٩٦ر٠	٤٩
و	٨٢ر٦	٦	٩٧٤ر٣	٦٥	٢٢١ر١	١٥
١٩٧٧ ص	٧٤ر٠	١١	٢٥٣ر١	٣٨	٢٩٥ر٠	٤٤
و	٥٨ر٩	٣	١٢٣٠ر٩	٦٥	٣٠٤ر٣	١٦

أما الواردات السلعيه فتحتل الولايات المتحده الإمر يكية المركز الأول بين دول العالم بنسبه ١٦ ٪ من جملة الواردات لعام ١٩٧٧ . تليها المانيا الغر بيه بنسبة ١١ ٪ وإيطاليا بنسبة ١٠ ٪ وفرنسا بنسبة ٧ ٪ والمملكه المتحدة بنسبة ٦ ٪ واليابان بنسبة ٦ ٪ ، والاتحاد السوفيتى بنسبة ٦ ٪ والهند بنسبه ٢ ٪ ثم باقى دول العالم الحر والدول والإشتراكيه بنسب صغيرة تقل عن ٢ ٪ لكل دوله على حده .

الفصل الثانى
مستقبل التجارة الخارجيه لمصر
(مشروع الخطه الخمسيه ١٩٨٠ - ١٩٨٤)

أعدت وزارة التخطيط (شعبة التجارة الخارجيه) تصورا مبدئيا للتعامل مع العالم الخارجى فى مشروع الخطه الخمسيه ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . وتقدر الصادرات السلعيه بحوالى ٢٠٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ وتصل إلى ٢٦٨٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤ . وقد أستهدف المشروع أحتمال ز يادة الصادرات بمعدل حوالى ١٢ر٨ ٪ سنو يا حيث يساهم البترول ومنتجاته بالنصيب الأكبر فى الز يادة ثم باقى الصادرات الصناعيه أما الصادرات الزراعيه تقدر لها معدل ز يادة بحوالى ٤ر٨ ٪ سنو يا لمراعاة ز يادة الأستهلاك المحلى وأستنفاده لنسبه متزايده من الإنتاج الزراعى . أما الواردات السلعيه فقد قدر لها ٤٥٠٢ مليون جنيه لعام ١٩٨٠ وحوالى ٣٠١٠ مليون جنيه لعام ١٩٨٤ ، أى بمعدل سنوى حوالى ٩ر٢ ٪ فى المتوسط . وقد ترتب على هذه التقديرات ز يادة العجز فى الميزان التجارى من ٢٤٦٠ مليون جنيه لعام ١٩٨٠ إلى ٢٣٧٠ مليون جنيه لعام ١٩٨٤ ، أى متوسط العجز السنوى حوالى ٢٦٤٠ مليون جنيه فى المتوسط ، جدول رقم ٥ ، ٦ .

جدول رقم (٥)
تقديرات الصادرات السلعيه (١٩٨٠ - ١٩٨٤)

السنوات	السلع الزراعية		السلع الصناعية		البترول ومنتجاته		جملة الصادرات
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه
١٩٨٠	٤٠٨	٢٠ر٠	٤٩٠	٢٤ر٠	١١٤٤	٥٦ر٠	٢٠٤٢
١٩٨١	٤٢٥	٢٠ر٠	٥٢٥	٢٤ر٠	١٢٣٥	٥٦ر٠	٢١٨٥
١٩٨٢	٤٤٤	١٨ر٣	٥٧٥	٢٣ر٧	١٤٠٧	٥٨ر٠	٢٤٢٦
١٩٨٣	٤٦١	١٧ر٧	٦٢٠	٢٣ر٨	١٥٢٠	٥٨ر٥	٢٦٠١
١٩٨٤	٤٨٢	١٨ر٠	٦٦٥	٢٤ر٧	١٥٤٠	٥٧ر٣	٥٦٨٧

جدول رقم (٦)
تقديرات الواردات السلعيه (١٩٨٠ - ١٩٨٤)

السنوات	السلع الاستهلاكيه		السلع الوسيطه		السلع الاستثمارية		جمله الواردات
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه
١٩٨٠	١٣١٢	٢٩	١٨٤٠	٤١	١٣٥٠	٣٠	٤٥٠٢
١٩٨١	١٣٧٠	٢٨	١٩٩٠	٤٢	١٤٥٠	٣٠	٤٨١٠
١٩٨٢	١٤٢٦	٢٨	٢١٥٠	٤١	١٦٠٠	٣١	٥١٧٦
١٩٨٣	١٤٨٦	٢٦	٢٣٢٥	٤١	١٨٠٠	٣٣	٥٦١١
١٩٨٤	١٥٤٧	٢٥	٢٥١٠	٤٢	٢٠٠٠	٣٣	٦٠٥٧

المصدر: وزارة التخطيط (مشروع الخطه الخمسيه ٨٠ - ١٩٨٤) .

أولا : هيكل الصادرات

أقترح المشروع تكون الصادرات من نفس الثلاثة مجاميع التقليديه وهى مجموعة الصادرات الزراعيه ، الصادرات الصناعيه ، والبترول ومنتجاته .

مجموعة السلع الزراعيه :

تقدر قيمة الصادرات الزراعيه بحوالى ٤٠٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ وتصل إلى ٤٨٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤ . وهذا يدل بالطبع على تقلص صادرات السلع الزراعيه من الناحيه الكميه وذلك لأحتمال ز يادة الأستهلاك المحلى . وقد تقلصت الأهمية النسبيه للصادرات الزراعيه فى مجموعة الصادرات من ٢٠ ٪ لعام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٨ ٪ لعام ١٩٨٤ ، جدول رقم (٥) ، وتتكون الصادرات الزراعيه من السلع التقليديه وهى القطن الذى يكون أكثر من ٥٠ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه . و يلاحظ أن الأهمية النسبيه للقطن قد انخفضت من ٥٦ ٪ من جملة الصادرات الزراعيه لعام ١٩٨٠ أو ٢٢٩ مليون جنيه إلى ٥١ ٪ لعام ١٩٨٤ أو ٢٤٧ مليون جنيه . يلى ذلك الارز الذى زادت أهميته من ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ أو ٧ ٪ من جملة الصادرات إلى ٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤ أو ٩ ٪ . وقد أعطى مشروع الخطه أهمية نسبيه

لصادرات الموالح فزاد تقديرها من ٣٦ مليون جنيه أو ٨ ٪ لعام ١٩٨٠ إلى ٤٣ مليون أو ٩ ٪ لعام ١٩٨٤ . و يلى ذلك فى الأهمية كل من البطاطس والبصل والفول السودانى والثوم والكتان بنسب ٥ره ٪ ، ٥ر٢ ٪ ، ٢ ٪ و ٢ ٪ على التوالى فى عام ١٩٨٤ ، جدول رقم (٧) .

ب ـ مجموعة السلع الصناعية والتعدنية :

تحتل الصادرات الصناعيه المركز الثانى فى مشروع الخطه حيث قدرت بحوالى ٤٩٠ مليون جنيه أو ٢٤ ٪ من جملة الصادرات لعام ١٩٨٠ و ٦٦٥ مليون جنيه أو ٢٤ر٧ ٪ لعام ١٩٨٤ . وتقدر الزياده السنو يه للصادرات الصناعيه بحوالى ٩ ٪ فى المتوسط . وتشمل هيكل الصادرات الصناعيه نفس الهيكل تقر يبا السابق مناقشته فى فترة السبعينات . حيث تحتل صادرات غزل القطن المركز الاول بمقدار ١٢٢ مليون جنيه او ٢٥ ٪ من جملة الصادرات الصناعيه لعام ١٩٨٠ وتصل الى ١٣٨ مليون جنيه أو ١١ ٪ لعام ١٩٨٤ . يلى ذلك المنسوجات القطنيه بمقدار ٥٤ مليون جنيه أو ١١ ٪ لعام ١٩٨٠ وبمقدار ٦٥ مليون جنيه أو ١٠ ٪ لعام ١٩٨٤ . أما المنسوجات الأخرى الغير قطنيه فتقدر قيمتها بحوالى ٥٥ مليون أو ١١ ٪ لعام ١٩٨٠ و ٧٥ مليون جنيه ١ر١١ ٪ لعام ١٩٨٤ . و بذلك تحتل صناعة الغزل والنسيج حوالى ٥٠ ٪ من جملة الصادرات الصناعيه . وقد اعطت الخطه أهمية لتصدير المنتجات الهندسيه تقدر لها ٨٥ مليون جنيه أو ١٧ ٪ لعام ١٩٨٠ ووصلت الى ١٥٠ مليون جنيه أو ٥ر٢٢ ٪ لعام ١٩٨٤ . يلى ذلك صادرات المواد الغذائيه والسلع الكيماو يه والمشرو بات وغيرها من الصادرات الصناعيه ، (جدول رقم ٧) .

ج ـ البترول ومنتجاته :

احتل البترول ومنتجاته المركز الاول فى مشروع الخطه الخمسيه حيث قدر بحوالى ١١٤٤ مليون أو ٤٨ ٪ من جملة الصادرات لعام ١٩٨٠ وتطور الى ١٥٤٠ مليون أو ٥٧ر٣ ٪ لعام ١٩٨٤ . و بذلك ستتحول الصادرات السلعيه من الإعتماد على المحاصيل الزراعيه و بالذات القطن ومنتجاته إلى الإعتماد البترول ومنتجاته .

جدول رقم (٧)
أهم الصادرات فى مشروع الخطه الخمسيه (٨٠ - ١٩٨٤)
-١- (الصادرات الزراعية بالمليون جنيه)

السنوات	القطن		الارز		البصل		البطاطس		الثوم		الموالح	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٨٠	٢٢٩	٥٦ر٠	٣٠	٧	١٠	٢ر٥	٢١	٥ر٠	٨	٢	٣٦	٨
١٩٨١	٣٣٣	٥٥ر٠	٣٣	٨	١١	٢ر٥	٢٢	٥ر٠	٩	٢	٣٨	٩
١٩٨٢	٢٣٨	٥٣ر٠	٣٧	٨	١١	٢ر٥	٢٤	٥ر٥	١٠	٢	٣٩	٩
١٩٨٣	٢٤٢	٥٢ر٥	٤١	٩	١٢	٢ر٥	٢٥	٢ر٥	١٠	٢	٤١	٨
١٩٨٤	٢٤٧	٥١ر٠	٤٥	٩	١٢	٢ر٥	٢٧	٥ر٥	١١	٢	٤٣	٩

(ب) الصادرات الصناعيه والتعدنية بالمليون جنيه

السنوات	غزل القطن		منسوجات قطنية		منسوجات أخرى		مواد غذائية		سلع كيماويه		منتجات هندسية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٨٠	١٢٢	٢٥	٥٤	١١ر٠	٥٥	١١	٤٢	٩ر٠	٤٤	٩	٨٥	١٧ر٠
١٩٨١	١٢٥	٢٤	٥٦	١١ر٠	٥٨	١١	٤٤	٨ر٥	٥٠	٩٥	٩٨	١٨ر٥
١٩٨٢	١٢٨	٢٢	٦٠	١٠ر٥	٦٥	١١	٤٦	٨ر٠	٥٨	١٠	١١٨	٢١ر٠
١٩٨٣	١٣٢	٢١	٦٣	١٠ر٠	٧٠	١١	٤٨	٨ر٠	٦٦	١٠	١٣٥	٢١ر٠
١٩٨٤	١٣٨	٢١	٦٥	١٠ر٠	٧٥	١١	٥٠	٧ر٥	٧٥	١١	١٥٠	٢٢ر٥

المصدر: وزارة التخطيط (مشروع الخطة الخمسيه ٨٠ - ١٩٨٤) .

ثانيا : هيكل الواردات

تنقسم الواردات السلعيه إلى ثلاثة مجموعات هى السلع الاستهلاكيه ، السلع الوسيطه والسلع الاستثماريه :

أ ـ السلع الاستهلاكيه :

قدرت قيمة السلع الاستهلاكيه بمقدار ١٣١٢ مليون جنيه أو ٢٩ ٪ من جملة الواردات لعام ١٩٨٠ وتطورت إلى ١٥٤٧ مليون جنيه أو ٢٥ ٪ لعام ١٩٨٤ ، جدول رقم (٦) و يقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٤ ٪ فى المتوسط . و يتكون هيكل السلع الاستهلاكيه من مجموعة السلع التقليديه . حيث يحتل واردات القمح المركز الاول بمقدار ٤٥٢ مليون جنيه أو ٣٤٫٥ ٪ من جملة الواردات الاستهلاكيه فى عام ١٩٨٠ وبحوالى ٤٩٨ مليون جنيه أو ٣٢ ٪ لعام ١٩٨٤ . أما واردات الدقيق فتقدر بحوالى ١٢٤٠ مليون جنيه أو ٩٫٥ ٪ لعام ١٩٨٠ و ١٥١ مليون جنيه أو ١٠ ٪ لعام ١٩٨٤ . وقدرت الخطه واردات الذره الشاميه بمقدار ٨١ مليون جنيه أو ٦٫٥ ٪ لعام ١٩٨٠ وتطورت الى ٩٨ مليون جنيه أو ٦ ٪ لعام ١٩٨٤ . و بذلك يكون رغيف العيش سواء من القمح والدقيق أو الذرة يمتص حوالى نصف الواردات الاستهلاكيه فى مشروع الخطه الخمسيه . كما تمثل اللحوم المجمده والمحفوظه ٨٨ مليون جنيه لعام ١٩٨٠ أو ٦٫٥ ٪ وقفزت الى ١٠٩ مليون أو ٧ ٪ لعام ١٩٨٤ . وكان نصيب سيارات الركوب ٨٥ مليون أو ٦٫٥ ٪ لعام ١٩٨٠ و ١٠٥ مليون جنيه أو ١٧ ٪ لعام ١٩٨٤ . أما واردات الشاى ، السكر والزيت فتكون كل منها حوالى ٤ ٪ ، جدول رقم (٨) .

ب ـ السلع الوسيطه :

اهتم مشروع الخطه بالسلعه الوسيطه حيث قدرلها ١٨٤٠ مليون جنيه أو

جدول رقم (٨)

أهم الواردات من السلع الاستهلاكيه (مشروع الخطة ٨٠ ـ ١٩٨٤ مليون جنيه)

السنة	القمح	الدقيق	الذرة الشامية	العدس	الشاى	السكر	الزيت	اللحوم	الاسماك	الدواجن	أدوية	سيارات ركوب
٨٠ ق	٤٥٢ر٠	١٢٤ر٠	٨١ر٠	١٥	٥٦	٥٢	٧١ر٠	٨٨ر٠	١٧ر٠	١٣ر٠	٣٤ر٠	٨٥ر٠
٪	٣٤ر٥	٩ر٥	٦ر٥	١	٤	٤	٥ر٠	٦ر٥	١ر٠	١ر٠	٣ر٠	٦ر٥
٨١ ق	٤٦٤ر٠	١٣١ر٠	٨٥ر٠	١٦	٥٨	٥٦	٧٦ر٠	٩٣ر٠	١٨ر٠	٢٠ر٠	٢٦ر٠	٩٠ر٠
٪	٣٤ر٠	٩ر٥	٦ر٠	١	٤	٤	٥ر٠	٦ر٥	١ر٠	١ر٥	٢ر٥	٦ر٥
٨٢ ق	٤٧٥ر٠	١٣٧ر٠	٨٩ر٠	١٧	٦٠	٥٩	٨١ر٠	٩٩ر٠	١٩ر٠	٢١ر٠	٣٨ر٠	٩٥ر٠
٪	٣٣ر٠	٩ر٥	٦ر٠	١	٤	٤	٥ر٥	٧ر٠	١ر٠	١ر٥	٢ر٥	٧ر٠
٨٣ ق	٤٨٧ر٠	١٤٤ر٠	٩٤ر٠	١٨	٦١	٦١	٨٦ر٠	١٠٤ر٠	٢١ر٠	٢٢ر٠	٤٠ر٠	١٠٠ر٠
٪	٣٤ر٠	١٠ر٠	٦	١	٤	٤	٦ر٠	٧ر٠	١ر٥	١ر٥	٣ر٠	٧ر٠
٨٤ ق	٤٩٨ر٠	١٥١ر٠	٩٨ر٠	١٩	٦٣	٦٥	٩٠ر٠	١٠٩ر٠	٢٢ر٠	٢٣ر٠	٤٢ر٠	١٠٥ر٠
٪	٣٢ر٠	١٠ر٠	٦	١	٤	٤	٥ر٥	٧ر٠	١ر٥	١ر٥	٣ر٠	٧ر٠

ق = القيمة بمليون الجنيه مقربه .

٪ = النسبه المئويه لمجموعه السلع الاستهلاكيه .

المصدر: وزارة التخطيط (مشروع الخطه الخمسية ٨٠ ـ ١٩٨٤)

٤١ ٪ من جملة الواردات لعام ١٩٨٠ وتطورت الى ٢٥١٠ مليون جنيه أو ٤٢ ٪ لعام ١٩٨٤ . وقد قدر معدل النمو السنوى للواردات بحوالى ٥ ٪ فى المتوسط . و يتكون هيكل الواردات الوسيطه من نفس المكونات السابق دراستها فى السبعينات مع أختلاف للاهمية النسبيه للمكونات ، جدول رقم ٦ .

ج ـ السلع الاستثمارية :

قدرت واردات السلع الاستثمار ية بحوالى ١٣٥٠ مليون جنيه أو ٣٠ ٪ من جملة الواردات لعام ١٩٨٠ وقفزت الى ٢٠٠٠ مليون جنيه أو ٣٣ ٪ لعام ١٩٨٤ وتأمل الخطه من تطور استيراد السلع الاستثمار يه الى الاسراع بعمليات احلال الواردات لتخفيف العبىء على الميزان التجارى فى المستقبل ، جدول رقم ٦ .

الفصل الثالث الاجراءات الحمائيه والتكتلات الاقتصاديه (٣)

منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تبعها من تغير ضخم فى الاقتصاد العالمى مثل ارتفاع اسعار البترول الى حوالى اربعة اضعاف تقريبا مرة واحدة . وكذلك انتشار موجة التضخم بالدول الصناعيه التغيرات الجوهرية فى الأوضاع الاقتصادية العالميه حيث برزت كل من اليابان والمانيا الغربيه على ساحة الاقتصاد العالمى من ضمن الدول القوية اقتصاديا فى الوقت الذى انهار فيه الاقتصاد الانجليزى وبدأ فى الانكماش وتعرض الدولار الامريكى لهزات اقتصاديه ضخمه اثرت على اقتصاديات امريكا . كل هذه الظروف والتغيرات الاقتصادية فى النصف الثانى من السبعينات قد أدت الى انتشار وسيادة روح الاجراءات الحمائيه وبالذات فى الدول الصناعيه المتقدمه . ولقد اتخذت الحمايه التجاريه بعض الاشكال الجديده مثل الحواجز غير الجمركيه والمساعدات الحكوميه للصناعه وتكوين الكارتلات الدوليه وتوقيع اتفاقيات تقسيم الاسواق الاستهلاكيه فيما بينهم . هذا بالاضافه الى الاجراءات التقليديه كالحواجز الجمركيه والرقابه وغيرها .

وقد اتخذت الحمايه فى بعض الدول شكل معارضه وعدم تنفيذ للاتفاقيات الدوليه مثل قواعد الجات والاتفاق الدولى للخيوط والمنسوجات الذى يبيح

زيادة حجم الانتاج بمعدل حوالى ٦ ٪ فى الدول الناميه و يلزم الدول المتقدمه بعدم وضع قيود على واردات المنسوجات القطينه من الدول الناميه فى حدود هذا الاتفاق . ولكن السوق الاوروبيه المشتركه خرقت هذا الاتفاق وفرضت قيودا على صادرات الدول الناميه من المنسوجات والغزل وقد تبعها فى ذلك العديد من الدول المتقدمه مثل امريكا ، كندا ، واستراليا وغيرها . وقد أخرّ ذلك بسياسة انتاج المنسوجات بالدول الناميه مثل باكستان والهند واندونسيا ومصر وغيرها . بل احدث ذلك شبه كساد فى صناعة المنسوجات فى الدول الناميه . كذلك تقدم الدول المتقدمه مساعدات حكومية للكثير من الصناعات المحلية مثل دعم صناعة المنسوجات والملابس الذى تقدمها بريطانيا ، ودعم صناعة السيارات فى فرنسا ودعم صناعة السفن والصلب والساعات فى معظم الدول المتقدمه . وقد أثرت مثل هذه الاجراءات الحمائيه على اقتصاديات الدول الناميه حيث ادت الى الحيلوله دون انتهاج الدول الناميه للسياسات الاستثماريه والانتاجيه والتجاريه الاكثر ملاءمة لمواردها الاقتصاديه المتاحه .

فضلا عن هذه الاجراءات الحمائيه فقد نشطت التكتلات الإقتصاديه حتى اصبح العصر الحالى هو عصر التكتلات الاقتصادية أو التجمعات الأقليمية سواء بين الدول المتقدمة أو الدول الاشتراكية أو الدول النامية . و يأخذ هذا التكتل أشكالا متعددة يتفاوت بعضها عن بعض وتختلف من حيث الاثار المترتبة عليها . وفيما يلى نبذة موجزة ومبسطة عن بعض صور التكتلات الهامة فى الاقتصاد المعاصر (٤) .

١ ـ السوق الاوروبيه المشتركه : (٥)

اهم مثال للتكتل الاقتصادى فى الظروف الاقتصادية الحاليه هو السوق الاوروبيه المشتركه والتى يطلق عليها المجتمع الاقتصادى الاوروبى . وقد أنشأت بمقتضى معاهدة روما لعام ١٩٥٧ و بدأ تنفيذها أول يناير ١٩٥٨ وتضم كلا من : فرنسا ، المانيا الغربيه ، ايطاليا ودول البنيلوكس الثلاثه وهى هولندا ، بلجيكا ولوكسمبرج ، ثم انضم للسوق منذ عام ١٩٧٣ كل من

انجلترا ، ايرلندا ، والدنمارك . وقد تم الغاء الرسوم الجمركيه بين الدول الاعضاء فى السوق بالكامل منذ ١٩٦٨ ، كما طبقت تعريفة جمركيه موحده على الدول غير الاعضاء . والانضمام للسوق مفتوح لجميع دول أوربا الغربيه للانضمام كدول اعضاء فى السوق بشرط موافقة جميع اعضاء السوق . أما بالنسبه للدول الاخرى فيحق لها بعد موافقة السوق الاشتراك فيها كأعضاء منتسبين يترتب لهم حقوق والتزامات متبادله . و بذلك تستفيد الدول المشتركه فى السوق من المعامله التفضيلية وفتح اسواق دول السوق أمام منتجاتها والتمتع بأعفاء جزئى أو كلى جمركى . ونظرا لما تتمتع به السوق حاليا من اتساع اسواقها وقوتها الاقتصادية ، لذلك تسارع الدول الاخرى و بالذات الدول النامية للاشتراك فى السوق كأعضاء منتسبين .

٢ ـ الكوميكون (٦) :

نظرا لصور التكامل التى بدأتها الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مثل تقديم امريكا لمشروع مارشال لمساعدة دول أوربا الغربية ، بدأت دول الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى فى التفكير فى اقامة تكامل فيما بينها . فأنشأت فى عام ١٩٤٩ مايسمى بمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . و يضم كلا من الاتحاد السوفيتى ، بلغاريا ، تشيلوسلوفاكيا ، المانيا الشرقيه ، المجر ، بولندا ، ورومانيا ، وكانت البانيا عضوا به ثم انسحبت منه . ويهتم المجلس بربط اقتصاديات الدول الاعضاء بحيث تصبح قوة اقتصادية متناسقة . وكان عمله فى بداية الامر محدودا ولكن بعد نجاح السوق الاوروبية المشتركة دعى الاتحاد السوفيتى الى تدعيمه منذ عام ١٩٦٠ حيث أخذ يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الاعضاء على اساس تقسيم العمل والتخصص فى الانتاج .

٣ ـ السوق العربية المشتركة (٧) .

فكرت الدول العربية فى إنشاء سوق عربية مشتركة على نمط السوق الاوروبية المشتركة ولذلك قرر مجلس الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٦٤ انشاء

السوق العربية المشتركة كنواة لوضع برنامج للوحدة الاقتصادية بين الدول العربية . وقد وافقت على إنشاء السوق خمس دول هى : مصر ، الاردن ، العراق ، سوريا ، الكويت ، ثم انضم اليها كل من اليمن والسودان . وترمى السوق الى الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء تدريجيا والغاء رسوم التصدير وضمان حرية انتقال العمل ورأس المال بين الدول الاعضاء .

٤ ـ اتفاقيات الدول النامية :

تسعى الدول النامية الى وضع خطط للتنمية من شأنها زيادة الانتاج والتقدم الاقتصادى ، وبذلك يساعد قيام أى نوع من التكتل الاقتصادى من هذه الدول مثل الاتحاد الجمركى أو الوحدة الاقتصادية ، على التخطيط الاقتصادى وذلك لاتساع السوق بين الدول الاعضاء . كما أن التحالف بين الدول النامية وبالذات المنتجة للمواد الاولية يؤدى الى تنسيق لسياستها وتنظيم المنافسة بينها فى اسواق التصدير ومن ثم يمكن ان تتحسن لمصلحتها شروط المبادلة الدولية .

وقد قامت عدة محاولات للتكتل بين الدول النامية مثل السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى (٨) الاعضاء . كذلك منظمة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية (٩) والتى تمكنت من التوصل الى الغاء القيود الجمركية بين الدول الاعضاء تدريجيا ولكنها لم تتفق على تحديد تعريفة موحدة للدول غير الاعضاء .

كذلك تحاول دول القارة الافريقية تكوين بعض التكتلات الاقتصادية ، ولكن الظروف الاقتصادية وعدم استقرار الاوضاع السياسية بها يضع الكثير من العراقيل امام تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات مثل السوق المشتركة لدول شرق افريقيا (١٠) .

ولقد لجأت بعض الدول النامية الى اتخاذ ابسط صور التكتل وهو قيام تنظيم فيما بينها لانتاج وتصدير منتجاتها الاولية . والمثل الناجح هو منظمة الدول المصدرة للبترول والمعروفة بأسم الاوبك . حيث نجحت فى فرض سياسة سعرية لمنتجاتها وايجاد نوع من التعاون والتنسيق بين اعضائها (١١) .

الفصل الرابع

السياسة التجارية لتجارة مصر الخارجية
فى ظل التكتلات والأتجاهات الحمائية

أولا : السياسات التجارية الهامة المعاصرة

تخضع التجارة الخارجيه لمصر إلى العديد من السياسات والأجراءات ، وفيما يلى أهم هذه السياسات :

١ ـ الأتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع ([١٣]) :

بعد خروج مصر من منطقة الإسترلينى بعد الحرب العالمية الثانية وتحرير الجنيه المصرى من التبعية للجنيه الإسترلينى لجأت مصر إلى فرض الرقابة على النقد ، كما فكرت فى الإعتماد على الأتفاقيات الثنائيه للتجارة والدفع ، حيث أبرمت أول أتفاقيه مع فرنسا عام ١٩٤٨ . وقد خلقت هذه الأتفاقيات مصادر للتمويل بما تتيحه من تسهيلات للدفع ، كما أنها فتحت أسواقا للصادرات المصرية الزراعية والصناعية فى دول الأتفاقيات . وبأستقرار الوضع الإقتصادى تدريجيا بعد الحرب قل الإعتماد على مثل هذه الأتفاقيات .

ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ وأتجاهاتها الأشتراكية زاد الإعتماد على الأتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع لتوجيه التجارة الخارجية . وعندما تم تأميم التجارة فى

عام ١٩٦١ خضعت التجارة الخارجية بالكامل لتدخل الدولة وتوسعت فى تطبيق الأتفاقيات على التجارة الخارجية ونظرا لارتباط مصر بالخط الإشتراكى فقد اتجه الأجزء الأعظم من التجارة الخارجيه للدول الإشتراكية . و بذلك يمكن القول أنه منذ بداية الخمسينات حتى حوالى ١٩٧٥ خضعت تجارة مصر بالكامل لأحكام الأتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع تحت إشراف وتوجيهات الدولة .

٢ ـ سياسه الأنفتاح :

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتجهت مصر إلى تحر ير التجارة الخارجية من القيود والتقليل تدريجيا من الإعتماد على الأتفاقيات الثنائية . وقد توسعت مصر فى تطبيق سياسة الأنفتاح .. بمعدلات سر يعة وغير مدر وسة جيدا حتى يمكن القول أن السياسة التجار ية للتجارة الخارجية قد تحولت فجئة من سياسة الأتفاقيات إلى سياسة الأنفتاح والتجارة المتعددة الأطراف دون المرور بفترات أنتقالية . وقد تبع سياسة الأنفتاح التوسع فى إنشاء المناطق الحرة بل تحولت مدينة بالكامل وهىبورسعيد إلى منطقة حرة وجارى التفكير فى تحو يل مناطق أخرى فى سيناء إلى مدن حرة مثل العر يش . وقد تم تسهيل إجراءات الإستيراد والتصدير وتقليل الرقابة تمشيا مع سياسة الأنفتاح .

٣ ـ الإستيراد بدون تحو يل عملة :

بعد إتجاه الدولة إلى سياسة الأنفتاح الإقتصادى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت فى أتخاذ القرارات والقوانين اللازمة لتنفيذ هذه السياسة . فقد صدر القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الإستيراد بدون تحو يل عملة حيث سمح للمصر يين الحائز ين على نقد أجنبى وكذلك الأجانب غير المقيمين ومن فى حكمهم من المصر يين بأستيراد سلع . وقد أكد القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥ هذا الأتجاه حيث أصبح الأستيراد عن طر يق نظام الأستيراد بدون تحو يل عملة لكل من يملك نقدا أجنبيا و بدون قوائم يلتزم بالأستيراد من خلالها .

٤ ـ القرار رقم ٦٠٠ لعام ١٩٧٩ :

أصدر وزير المالية القرار رقم ٦٠٠ لعام ١٩٧٩ وذلك بدفع الرسوم الجمركية بالعملات الأجنبية و ينص على استبدال ما يقابل قيمة الرسوم الجمركية المستحقة على السلع المستوردة بدون تحويل عملة وذلك بالعملات الحرة . وقد أهتم هذا القرار بالعمل على زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية بصرف النظر عن إعتبارات التحكم فى عمليات الأستيراد .

ثانيا : أثر السياسة التجارية الحالية

ولاشك أن السياسة التجارية المتبعة حاليا كان لها ما يبررها من النواحى الإقتصادية ، ولكن التمادى فى أستخدام هذه السياسة رغم أستنفاد إغراضها من جهة وسوء تنفيذها وإستغلال ما قد يوجد بها من ثغرات من جهة أخرى قد تسبب فى إضرار للتجارة الخارجية . وفيما يلى بعض الآثار الهامة لهذه السياسة التجارية :

أ ـ أتفاقيات التجارة والدفع :

خضعت تجارة مصر الخارجية لفترة طويلة حوالى أكثر من عشرين عاما (١٩٥٤ ـ ١٩٧٩) للأتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع . ومن ثم فقد أتجهت التجارة الخارجية بالكامل إلى الدول الأشتراكية فى المقام الأول و بعض دول العالم الحر التى ترتبط معها بالأتفاقيات . ورغم أن مثل هذه الأتفاقيات كان لها جوانب مقيدة للإقتصاد المصرى ولكن التمادى فى هذه الأتفاقيات لهذه المدة الطويلة قد ترك اثارا غير صحيحة للإقتصاد المصرى نذكر بعضها فيما يلى :ـ

(١) نظرا لأن الدول الأشتراكية ليس لديها كافة إحتياجات مصر من الواردات ونظرا لتوجيه الجانب الأعظم من الصادرات لهذه الدول ، فقد أدى ذلك إلى تزايد الفائض لصالح مصر (جدول رقم ٤) . ونظرا لارتباط هذه الدول بالأستيراد من مصر فقد أضطرت إلى إستيراد السلع المصرية وإعادة بيعها فى الأسواق الحرة بأسعار أقل . مثل قيام الإتحاد السوفيتى بإعادة تصدير

الأقطان المصرية للاسواق الاوروبية التى حرمت من هذه الأقطان بسبب الاتفاقيات الثنائية . وقد ترتب على ذلك عدم إستقرار أسعار الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية الحرة . فضلا عن إعتماد هذه الأسواق على الدول الأشتراكية للحصول على إحتياجاتها من السلع المصرية . ومن ثم فقد واجهت السلع المصرية صعوبات كثيرة للتسويق مباشرة فى أسواق العملات الحرة .

(٢) التوسع فى تسويق التجارة الخارجية عن طريق دول الأتفاقيات خلال هذه الفترة الطويلة قد أدى إلى عدم جودة الإنتاج المحلى لغياب عامل المنافسة فى الأسعار فى أسواق دول الأتفاقيات وقد ترتب على ذلك استمرار عدم الأهتمام بجودة الصادرات لدول العملات الحرة مما ترتب عليه تقلص حجم الصادرات إلى هذه الدول (جدول رقم ٤) .

(٣) من ضمن شروط الأتفاقيات الثنائية ضرورة الوفاء بالتزامات دول الأتفاقيات اولا قبل الغير . ومن ثم كانت سياسة التصدير تركز على تصدير الفائض من الإنتاج عن الأستهلاك المحلى اولا إلى الدول الأشتراكية وهى أهم الأتفاقيات ، ثم ما يبقى بعد ذلك تتخذ الأجراءات لتسويقه فى أسواق العالم الحر عن طريق التجارة متعددة الأطراف . فأذا أخذنا فى الأعتبار تذبذب الإنتاج المحلى و بالذات الأنتاج الزراعى وتزايد الأستهلاك المحلى يتبين مدى تذبذب التصدير للدول الرأسمالية مما دفع معظم هذه الدول للإعتماد على أسواق ذات سياسة تصديرية ثابته لأستيراد إحتياجاتها من السلع المماثلة للصادرات المصرية .

(٤) بالنسبة لسياسة الأستيراد فى ظل الأتفاقيات كانت تحتم ضرورة البحث عن إحتياجات الأستيراد فى دول الأتفاقيات اولا . فأذا ثبت عدم توفر الإحتياجات لدول الأتفاقيات وهذا بالطبع يحتاج إلى بعض الوقت لأتخاذ قرار بذلك ، يجوز للمسئولين الموافقة على الإستيراد من دول العالم الرأسمالى عن طريق التجارة متعددة الأطراف . و بالطبع تواجه عملية الأستيراد من العالم

الحر نقص العملات الأجنبية نظرا لضعف التصدير لهذه الدول . ومن ثم سياسة الأستيراد مرتبطه تماما بمدى التقدم بالدول الأشتراكيه مما ربط مشروعات التنمية والتقدم الإقتصادى بمعدلات التنمية تقريبا بدول الأتفاقيات .

ب ـ الأستيراد بدون تحويل عملة :

كان الهدف من الأستيراد بدون تحويل عمله هو توفير مستلزمات الإنتاج لمصانع القطاع الخاص والحرفيين وجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج وكذلك القضاء على الإختناقات السلعيه . ولكن على مثل هذه السياسه أثار جانبيه قد تضر بأتجاهات التجارة الدولية مع التمادى فى أستخدام هذه السياسه وأهمها مايلى :

(١) رغم أن الأستيراد بدون تحويل عمله قد بدأ بنسبه ضيئله قدرت بحوالى ٦٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ، أو ٣ ٪ من جملة الواردات . ولكنها تطورت بمعدلات مرتفعة وصلت ١٦١ مليون جنيه أو ١٠ ٪ لعام ١٩٧٦ ، ٢٦٥ مليون أو ١٣ ٪ لعام ١٩٧٧ ، ٤٣٢ مليون جنيه أو ٢٥ ٪ لعام ١٩٧٨ ، وقدرت بحوالى ٦٣٦ مليون جنيه فى ٩ الأشهر الأول لعام ١٩٧٩ . ومن ثم فأن الأستيراد بدون تحويل عمله فى تطوز مستمر مما قد تشمل نسبة كبيرة من الواردات فى المستقبل ومن ثم يقل تحكم الدولة ومراقبتها للواردات وتوجيهها لصالح التنمية الإقتصادية .

(٢) يمتص نظام الأستيراد بدون تحويل عملة كميات متزايدة من العملات الأجنبية التى يمكن أستخدامها فى عمليات التنمية الأقتصادية . وقد ترتب على ذلك زيادة أسعار العملات الأجنبية فى الأسواق المحلية مما أضطرت معه الدولة لرفع السعر التشجيعى للدولار من حوالى ٦٤ قرش للدولار إلى حوالى ٦٩ قرش . وقد أدى بذلك بدوره إلى رفع سعر الدولار فى السوق السوداء إلى حوالى ٨٠ قرش . وقد أدى ذلك بالطبع إلى زيادة أسعار السلع المستوردة بالداخل مما ضاعف من موجات التضخم بالداخل .

(٣) يتدخل عامل الربح الكبير فى الأجل القصير فى أتخاذ قرار الأستيراد بدون تحويل عملة . فالمستورد يرغب فى أستيراد سلع تحقق ربحاً فى وقت قصير دون النظر إلى حاجة التنمية الأقتصادية التى تحتاج إلى تضحية فى الأجل القصير للحصول على الأرباح المناسبة فى الأجل المتوسط . و يعنى ذلك أن الأستيراد عن طريق هذا النظام يتخذ الصيغة التجاريه البحتة فقط التى تعتمد على الربح دون النظر فى مشاكل التنمية الأقتصادية . فضلا عن ذلك فأن الأستيراد بهدف الربح السريع يهتم بإستيراد السلع ذات القوة الشرائية الكبيرة مثل السلع الكمالية وشبه الكمالية ، ومعظم هذه الأنواع من السلع غالبا لا تتوفر بالداخل . ونظرا لما تتمتع به من مظاهر تفاخرية فأنها قادرة على خلق طلب أستهلاكى عليها بالداخل تحت تأثير العادات والتقاليد والمحاكاة وغيرها ، مثل تدخين السجاير المستوردة بدل السجاير المحلية كنوع من التفاخر عند بعض الناس . ومن ثم سينشأ نمط أستهلاكى جديد داخل المجتمع سيزيد من أعباء الأستيراد فى المستقبل .

(٤) منافسة بعض السلع المستوردة تحت نظام الأستيراد بدون تحويل عملة تكون غالبا تكلفتها أقل من مثيلتها المصرية وأكثر جودة . وأستمرار هذا الوضع قد يضر ببعض الصناعات المحلية الناشئة التى تطلب حماية من منافسة السلع المستوردة لحين تنمو وتطور . ولكن عدم توفر مثل هذه الحماية فى ظل نظام الأستيراد بدون تحويل عملة قد يؤدى إلى تدهور الكثير من الصناعات الناشئة مما قد يترتب عليه زيادة حدة البطالة وانقراض بعض السلع الوطنية .

جـ ـ سياسة الدفع بالعملات الأجنبية :

أنتشرت عدوى رفض الجنيه المصرى فى التعامل داخل مصر والذى بدأ ببيع السلع الأستثمارية والعقارات والسلع الأستهلاكية المعمرة . وقد أعترفت الدولة رسميا بهذا الأتجاه باصدار القرار رقم ٦٠٠ لعام ١٩٧٩ الذى ينص على دفع الرسوم الجمركية بالعملات الأجنبية . ورغم ما يشمله هذا القرار من مزايا مثل زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ومحاولة الحد من

الأستيراد . ولكن الأثر الحقيقى لهذا القرار هو اتجاه أسعار العملات للأرتفاع فى الداخل و بالتالى اتجاه الجنيه المصرى للإنخفاض فى الأسواق العالمية . وهذا يعتبر خفضا غير رسمى للجنيه المصرى ومما لاشك فيه أن ذلك له تأثير ضخم على كل من الصادرات فأن إنخفاض الجنيه المصرى قد يؤدى إلى ز يادة الطلب على الصادرات المصر ية وهذا يتوقف على مدى مرونة الطلب الخارجى على هذه السلع . ومن دراستنا لهيكل الصادرات وجدنا أن هذه السلع تتكون من البترول الخام فى المقام الأول ويخضع فى أسعاره للأسعار العالمية التى تتخذها غالبا منظمة الأوبك (١٣) . أما باقى بنود الصادرات ومعظمها سلع زراعية كالقطن والارز والبصل وغيرها ثم والمنسوجات القطنية وعدد قليل من السلع المصنعة ونصف المصنعة . ونظرا لأن العالم المتقدم حاليا يعانى من مشاكل التضخم و يسعى لأتباع سياسة أنكماشية بالتقليل من وارداته بصفة عامة والعمل على ز يادة الصادرات لتقليل العجز فى ميزان المدفوعات . لذلك تتخذ اجراءات حمائية أمام استيراد مثل هذه السلع فضلا عن الدول المتقدمة تتبع سياسة التخز ين لمعظم المواد الأولية وغيرها لفترات طو يلة يمكنها من جعل طلبها لهذه السلع غير مرن نسبيا . كل هذه الظروف تبين أن إحتمالات ز يادة الطلب على الصادرات المصر ية من قبل دول أور با الغر بيه ضعيف ، فى حين أنها تعتبر أكبر الدول الرأسمالية المستوردة للسلع المصر ية . و بذلك لن يحقق خفض الجنيه المصرى تقدما كبيرا فى ز يادة الصادرات . فضلا عن ذلك فأن جهازا الإنتاج بالداخل للصادرات السلعية غير قابل للتطور بمعدلات ضخمه . فالأراضى الزراعيه محدودة المساحه والغرض التوسع الأفقى لها ضعيفه ، كما أن از يادة إنتاجية الفدان محكومه بعوامل كثيرة بصعب التغلب عليها فى الأجل القصير مثل الآفات الزراعيه ، نظام الرى ، السماد ، طرق الزراعه وغيرها . أما الإنتاج الصناعى فلا يزال يعانى من آثار الأتفاقيات الثنائيه التى صبغته بصيغة الإنتاج الذى لايقوى على المتانه فى الأسواق متعددة الأطراف . فضلا عن أن الطاقة الإنتاجيه الحاليه للقطاع الصناعى مجهده لانتهاء العمر الإنتاجى لمعظم العدد والالات وغيرها من السلع الرأسمالية المستخدمة وتأجيل عمليات

الأستبدال نظر لظروف الحرب التى كانت تعانى منها مصر . فأذا أضفنا إلى ذلك تضخم الأستهلاك المحلى لسلع التصدير بسبب تزايد حجم السكان لأمكن الحكم على أن عرض سلع التصدير فى مصر يمتاز بعدم المرونة . ومن ثم لن تستفيد الصادرات كثيرا من خفض قيمة الجنيه المصرى . فضلا عن ذلك فأن خفض القوة الشرائية للجنيه قد تسبب فى المساهمة فى أحداث موجات من التضخم وز يادات فى الأجور فى القطاع الزراعى والصناعى مما ترتب عليه أرتفاع ضخم فى تكلفة الإنتاج و بالتالى أرتفاع أسعار التصدير بالداخل .

أما بالنسبه للواردات فأن خفض قيمة الجنيه المصرى وما يترتب عليه من أرتفاع أسعار الواردات سيساهم فى ز يادة عمليات التضخم بالداخل . نظرا لأن الكثير من الواردات من السلع الزراعيه أو الصناعيه لا يمكن التحول إلى إنتاجها محليا فى الأجل القصير ، وجانب آخر من هذه السلع الغذائيه وقطع الغيار والمواد الوسيطه . و بذلك سيؤدى خفض قيمة الجنيه إلى رفع أسعار الواردات فى الداخل و بالذات السلع الوسيطه مما يؤدى بالتالى إلى رفع أسعار السلع المنتجه محليا .

ثالثا : السياسة التجار ية فى مواجهة التكتلات

فيما سبق أوضحنا أهم سياسات التجارة الخارجية المتبعة فى مصر وكذلك أوضحنامدى آثار هذه السياسة على التجارة الخارجية بصفة خاصة والإقتصاد القومى بصفة عامة . ونوضح فيما يلى الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة التجار ية فى مواجهة التكتلات الإقتصادية التى أخذت تنتشر فى العالم .

أ ـ أهم مكونات التجارة الخارجية :

من الدراسة السابقة لهيكل التجارة الخارجية لمصر فى السبعينات ومشروع الخطة الخمسية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) تبين أن هيكل التجارة الخارجية لمصر يتكون من مجموعة محدودة من السلع . ففى جانب الصادرات سيكون البترول أكثر من نصف الصادرات ، وقد قدر حجم صادرات البترول فى عام ١٩٨٤

بحوالى ٥٧٫٣ ٪ من جملة الصادرات ، (جدول رقم ٥) ، وستكون السلع الزراعية حوالى ٢٠٪ فى عام ١٩٨٤ ، منها القطن الخام بنسبة ١٠٪ تليه صادرات السلع الزراعية التقليدية الاخرى كالارز ، البصل ، الموالح ، جدول رقم ٧ ، أما صادرات السلع الصناعية فتقدر بحوالى ٢٤٫٧٪ فى عام ١٩٨٤ ، منها غزل القطن سيكون حوالى ٧٪ والمنسوجات القطنية وغيرها حوالى ٦٪ ، و يلى ذلك السلع الكيماو ية والهندسية . أما الواردات السلعية فنصيب السلع الاستهلاكية فيها حوالى ٢٥ ٪ فى ١٩٨٤ ، منها القمح والدقيق والذرة الشامى أى رغيف العيش سيكون حوالى حوالى ٥٠ ٪ من واردات السلع الاستهلاكية وستكون باقى السلع الغذائية الهامه مثل اللحوم والاسماك المحفوظة ، السكر والشاى والز يوت وغيرها النصف الآخر تقر يبا ، جدول رقم (٨) . أما السلع الوسيطة وأهمها المواد الأولية فستكون ٤٢ ٪ من جملة الواردات السلعية لعام ١٩٨٤ والسلع الاستثمار يه قدرت بحوالى ٣٣ ٪ .

ولامكان تحقيق تقديرات مشروع الخطه الخمسية للتجارة الخارجية فى المستقبل لابد من أن تحقق السياسةالتجارية وسائل وتسهيلات واتفاقيات لتضمن تنفيذ مشروعات الخطة فى ضوء ما يسود العالم من تكتلات إقتصادية وسياسات حمائية . وفيما يلى بعض التصورات لما يجب أن يتخذ من سياسات لضمان مستقبل التجارة الخارجية لمصر .

١ ـ منظمة الأوبك :

تضم منظمة الأوبك الدول الكبرى المصدرة للبترول ، ماعدا الدول الأشتراكية ، وتسمى منظمة الدول المصدرة للبترول ، وقد أنشئت عام ١٩٦٠ وتضم كل الدول العربية المصدرة للبترول وإيران ، فنزو يلا ، واندونيسيا ، وغيرها من الدول البترولية . وتتحكم دول المنظمة فى حوالى ٩٠ ٪ من صادرات البترول فى العالم و بذلك تكون أحتكارا قو يا لبيع البترول والتحكم فى أسعاره . كما تضم المنظمة عدة أقسام لمساعدة الدول الأعضاء فى عمليات

التنقيب عن البترول وتنسيق عمليات الإنتاج بين الدول الأعضاء وغيرها من المسائل الإقتصادية والدراسات التسويقية . ونظرا لتزايد الطلب على البترول حاليا بمعدلات أكبر من العرض فلا يوجد عائق على عمليات الإنتاج بين الدول الأعضاء ، ولكن مستقبلا عند أتجاه العرض للتزايد بمعدلات أكبر من الطلب ستضطر المنظمة لتنسيق عمليات الإنتاج بين الدول الأعضاء لضمان التحكم فى الأسعار .

حيث أن مصر ستصبح فى المستقبل من ضمن الدول الكبرى المصدرة للبترول فمن صالحها الأنضمام للمنظمة لتستفيد من عمليات التحكم فى الأسعار وتحسين العلاقات بين دول المنظمة التعاون معها فى مجالات البترول وغيرها من المجالات الإقتصادية ، وأعتقد أنه فى الظروف الحالية لا تستطيع مصر الأنضمام للمنظمة نظرا لتوتر العلاقات بينها و بين الدول العربية التى تمثل أغلب أعضاء المنظمة والتى يمكنها أستخدام حق الفيتو فى رفض قبول عضوية مصر حاليا .

٢ ـ السوق الأوروبية المشتركة :

تمثل السوق الأوروبية المشتركة أكبر تجمع إقتصادى وتسعى العديد من الدول للاشتراك فى هذه السوق كأعضاء منتسبين يحق لهم الحصول على تسهيلات وإعفاءات جمركية وأفضلية فى التصدير للسوق . وقد نجحت بعض الدول الأفريقية فى الأنتساب للسوق وإنتاج ما يحتاج إليه من أقطان مما أثر على السوق القطنية و بالذات على صادرات مصر من القطن لهذه السوق . و يرجع ذلك لانشغال مصر فى الماضى بالأهتمام با سواق الأتفاقيات الثنائية وأهمال هذه الاسواق مما ترتب عليه تذبذب الصادرات إليها مما أضطرها للبحث عن سوق ثابتة . ولكن فى ظل سياسة الأنفتاح التى تتبعها مصر والتحول السريع إلى التجارة متعددة الأطراف يجب أن تسعى مصر للانتساب للسوق الاوروبية المشتركة ، لكى تضمن سوق ضخمه لتسويق الأقطان وغيرها من الصادرات الزراعية كالارز ، البصل ، البطاطس ، وكذلك السلع الصناعية .

٣ ـ منظمة الدول المصدرة للأقطان طويل التيلة (٤) :

تحتل مصر مكانا هاما فى إقتصاديات القطن العالمية . فالصادرات المصرية تحتل المركز الثالث بحوالى ٧ ٪ من أجمالى الصادرات بعد امريكا فى المركز الأولى والأتحاد السوفيتى فى المركز الثانى . ولكن فى مجال تصدير الأقطان طويلة التيلة فتمثل صادرات مصر حوالى نصف صادرات العالم من تلك الأقطان . كما تحتل السودان المركز الثانى بعد مصر فى إنتاج وتصدير الأقطان طويلة التيلة .

وازاء التكتلات الإقتصادية تقضى الظروف الإقتصادية العالمية بضرورة عقد إتفاقيات بين الدول النامية المشتركة مع بعضها فى تصدير المواد الزراعية بالذات وذلك بهدف تنسيق عمليات الإنتاج فيما بينهم بهدف التحكم فى الأسعار ، مثل منظمة الدول المصدره للبترول ، ومنظمة الدول المنتجه للقمح وغيرها . ومن ثم يمكن لمصر والسودان تكوين منظمة للدول المصدره للأقطان طويل التيله لوضع سياسة لوحدة للأنتاج والتصدير والتحكم فى الأسعار ، وخاصة أن صادرات مصر والسودان من الأقطان طويلة التيلة تقدر بحوالى ٧٥ ٪ من جملة الصادرات . حيث أن أسعار الأقطان بصفة عامه لا تزيد بنفس النسبه التى تزيد بها أسعار السلع الزراعيه الأخرى كالقمح والارز وغيرها ، بل أن أسعار القطن تميل إلى الأنخفاض . وفقد دلت الإحصائيات أن أسعار القطن كانت كالتالى للقنطار ١٠٠ر٦٠ جنيه ، ٣ر٥٤ جنيه ، ٨ر٤٦ جنيه ، ٣ر٦٣ جنيه ، ٤ر٤٩ جنيه وذلك فى السنوات من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ .

٤ ـ الأتفاقيات الثنائيه للتجارة والدفع فى دورها الجديد :

تسعى مصر جاهدة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية لرفع مستوى المعيشة وتحقيق أسباب التقدم والازدهار . ولن يتم تحقيق أهداف التنمية الأقتصادية الا عن طريق تحقيق معدلات نمو مرتفعة وزيادة حجم الأنتاج . وفى الواقع لن يتيسر زيادة حجم الإنتاج فى المراحل الأولى للتنمية الأ عن طريق التوسع فى

الأسواق وبالذات فى الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج عن الأستهلاك المحلى . وقد وجدت مصر أن الأتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع تؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية بالنظر لما تتيحه من تسهيلات يمكن عن طريقها تحويل إحتياجات مصر من السلع الضرورية اللازمة للتنمية دون زيادة الضغط على الموارد المحددة بالعملات الحرة لتغطية متطلبات خطة التنمية ، بالأضافة إلى أن الأتفاقيات وسيلة لتصريف منتجات التنمية وفتح أسواق جديدة لها وبالذات وهى فى المراحل الأولى حيث لا تقوى على المنافسة فى الأسواق متعددة الأطراف ولكن تمادت مصر فى أستخدام الأتفاقيات لفترات طويلة مما ترتب عليه الآثار الضارة السابق الأشارة إليها ([١٥]) . ولقد لجأت مصر فى السنوات الأخيرة إلى الغاء جانب كبير من الأتفاقيات الثنائية وخاصة مع العالم الأشتراكى ، وذلك فى نطاق الجهود والاجراءات التى تتخذ لتحرير التجارة وعدم فرض القيود عليها والأتجاه نحو التجارة متعددة الاطراف .

والواقع أن الأتجاه السريع نحو الغاء الأتفاقيات الثنائية سيكون له رد فعل بالنسبة لحجم التبادل التجارى مع الدول التى أنهى التعامل معها بالنظام الثنائى ، حيث ستحجم هذه الدول عن التعامل مع مصر على أساس الدفع بالعملات الحرة . كما أن التجارة متعددة الأطراف وأن كان لها مزايا لا تتوفر فى التجارة الثنائية الأ أنها تتطلب ظروفا معينة غير متوفرة حاليا بالكامل فى الإقتصاد المصرى . ومن أهم هذه الظروف ضرورة توفر درجة معينة من التقدم الإقتصادى والتنوع فى الهيكل الإنتاجى للدولة وخاصة فى هيكل المنتجات التصديرية ووجود نظام نقدى كفء ييسر عمليات التبادل ويوفر السيولة الدولية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية . أيضا لابد من توفر عدم انتشار الوسائل الحمائية والتكتلات الإقتصادية فى العالم . نظرا لأن كل هذه الظروف الملائمة لاتباع نظام التجارة المتعددة الاطراف لا تتوفر فى الظروف الحالية بالكامل بالنسبة لحالة الإقتصاد المصرى أو بالنسبة لحالة الإقتصاد العالمى ككل ، فأن الأتفاقيات الثنائية تصبح ضرورية .

ومشكلة الأتفاقيات الثنائية فى مصر هى مشكلة التطبيق شأنه فى ذلك شأن السياسات التجارية الأخرى . فالمفروض أن أية سياسه تجارية تفرض فى ظروف إقتصادية معينة لتحقيق أهداف معينة ، والمفروض ايضا أن يعاد النظر فى هذه السياسات من وقت لآخر لالغائها أو الحد منها عند استنفاد اغراضها ..فالاتفاقيات الثنائية تساعد على توسيع الأسواق وخلق طلب للسلع التى لا تقوى على المنافسة فى الأسواق متعددة الأطراف ، وايضا تساعد فى الحصول على إحتياجات التنمية بالنسبة للدول النامية . ومن ثم كان لابد من ابرام الأتفاقيات الثنائية بالقدر الذى يكفل تحقيق أهداف التنمية فقط دون إعتبارها كسياسة فى حد ذاتها يجب اتباعها والتمادى فى تنفيذها رغم ماقد تسببه من إضرار بالإقتصاد . ويمكن القول أن الدواء ممكن بأذن الله يأن يسعى المريض عند حسن إستعماله بالقدر المناسب وفى الأوقات المناسبه حسب التعليمات الطبيه و بعدها يستغنى المريض عن الدواء ، ولكن ممكن أن يضر الدواء المريض عند أساءت إستعماله وكثرة تدواله بدون داعى ، و بذلك يستمر المريض فى إستعمال الدواء ولكن بدون فائده . واقصد بهذا المثل البسيط أن العيب ليس فى الأتفاقيات الثنائيه كنظام ولكن العيب فى تطبيق هذه الأتفاقيات فى الإقتصاد المصرى .

وخلاصة القول أنه طالما أنه العالم لا يزال يتجه نحو الاجراءات الحمائية والتكتلات الإقتصاديه وأنه طالما أن الصادرات المصرية و بالذات المصنعة ونصف المصنعة لاتقوى حاليا على مواجهة المنافسه الضخمه فى الأسواق الحره متعددة الأطراف فيجب أن يعاد النظر فى الأتفاقيات الثنائية واستخدامها بمفهوم جديد يحقق مصلحة الإقتصاد القومى وإعتبارها كجزء من سياسة تجاريه مدروسه وليس كل السياسه التجاريه .

٥ ـ سياسة الأغراق وتطبيع العلاقات مع إسرائيل :

لاشك أن نظام الأستيراد بدون تحويل عملة قد يغير الإقتصاد المصرى كما سبق أن أوضحنا جوانبه السلبية (١٦) . فهذا النظام يمثل حاليا الباب الخلفى

لضعف الإقتصاد المصرى عن طريق تحويله تدريجيا إلى مجتمع أستهلاكى . وبذلك يمكن عن طريق هذا النظام دخول السلع الاسرائيلية لغزو الأسواق المصرية وأغراق هذه الأسواق بالسلع الأستهلاكية الرخيصة كنوع من الدعاية السياسية والأقتصادية لقوة إسرائيل الإقتصادية . ومن المعروف أن سياسة الأغراق هى سياسة مؤقتة ترمى إلى أغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة بأرخص الأسعار لتقضى تدريجيا على السلع المماثلة أو البديلة المنتجة محليا أو المستوردة من جهات لا تتبع سياسه الأغراق . وبذلك تقضى على الصناعات المحلية لعجزها عن مقاومة منافسة سياسة الأغراق وتقلل من الإستيراد من الدول الأخرى .وعندما تصبح السوق المحلية بالكامل تحت رحمة السلع المستوردة من دولة الأغراق تبدأ عندئذ فى رفع الأسعار لغياب منافسة الإنتاج المحلى أو المستورد .

وبذلك لابد من وضع خطة مرنة لتحديد مايجب أستيراده ووضع أولوية للأستيراد فى ضوء سياسة ترشيد الأستهلاك المحلى . والحد من أستيراد السلع الزائدة عن حاجة الإقتصاد سواء عن طريق الأسواق الحرة أو غيرها .

وبالاضافه إلى سياسة الاغراق التى قد تنجم عن تطبيع العلاقات الإقتصاديه مع إسرائيل فإن الغاء نظام مقاطعة إسرائيل ومن يتعامل معها إقتصاديا الذى كان معمولا به فى الماضى سيفتح الكثير من الأسواق العالمية أمام الصادرات الإسرائيلية ، فمن المعروف أن كثيرا من الدول كانت فى الماضى تتحاشى التعامل إقتصاديا مع إسرائيل أما مجاملة لمصر وغيرها من الدول العربية أو خشية توقيع عقوبات إقتصادية ضدها كالمقاطعة . ولكن بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل ومع نشاط إسرائيل التجارى ستفتح هذه الأسواق ابوابها للصادرات الإسرائيلية دون تردد . ومن ثم ستواجه الصادرات المصرية المماثلة للصادرات الإسرائيلية منافسة جديدة فى بعض الأسواق لم تتعرض لها من قبل . مثل ازدياد منافسة الموالح الإسرائيلية للموالح المصرية فى أوروبا بعد تطبيع العلاقات وعدم خوف الشركات والمؤسسات الاوروبية من

الأستيراد من إسرائيل كذلك على سبيل المثال ايضا وليس الحصر ظهور منافسة الصناعات الإسرائيلية كالمنسوجات والصناعات الخفيفة للصادرات المصرية فى أسواق بعض الدول الأفريقية والأسيوية بعد التطبيع .

وخلاصة القول أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل يتطلب إعادة النظر فى السياسات التجارية المعمول بها للتجارة الخارجية لتتمشى مع مايفرضه التطبيع من تغييرات اقتصادية قد تؤثر على مستقبل التجاره الخارجية .

٦ ـ تخفيف السياسة الحمائية للدول الأخرى :

رغم تزايد قيمة الواردات من دول العملات الحرة (جدول رقم ٤) لم يقابل هذه الزيادة نموملحوظ فى الصادرات السلعية الى هذه الدول . و يرجع ذلك الى عدة اعتبارات منها ضعف الطلب الخارجى على الصادرات داخل الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة لتخلف الصناعات المصرية وعدم تطورها مع التقدم التكنولوچى من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب القيود الجمركية التى تفرضها هذه الواردات الصناعية وغير الصناعية من مصر . مثل تحديد امريكا لحصة ثابتة من استيراد الاقطان المصرية وفرض قيود على استيراد المنسوجات القطنية المصرية .

و يتوقف مدى تخفيض القيود الجمركية والكمية المعروضة على صادرات مصر الى الدول الرأسمالية الصناعية على مدى النجاح فى التعامل مع الدول الرأسمالية واقناعها بتخفيض رسومها وقيودها الجمركيه . و يتم ذلك بتحسين الانتاج المصرى والعناية به وتطور وسائل تصديره مع الدعاية الكافية له بالدول الرأسمالية . ومن جهة أخرى لابد من تقديم ضمانات لدول هذه الاسواق بشأن الحصول على احتياجاتها من الصادرات المصريه بدون تذبذب مثل ماكان يحدث فى الماضى .

٧ ـ اعادة النظر فى سياسة احلال الواردات :

يعتبر نمط احلال الواردات السمة الرئيسية التى كانت سائدة لسياسة

التصنيع فى مصر . وقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق توفير الحماية الكاملة لها باستخدام اسلحة التعريفة الجمركية وفرض قيود على الاستيراد وغيرها وذلك بهدف خلق طلب محلى للصناعات التى تحل محل الواردات وقد ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى تزويد هذه الصناعات باحتياجاتها من المواد الأولية والسلع الوسيطة . ونظرا لارتفاع اسعار هذه الواردات فى العالم وضعف انتاجها بالداخل فقد زاد عبىء الاستمرار فى سياسة الاحلال على التجاره الخارجيه . وفى الواقع انه رغم اتباع سياسة الاحلال لفترات طويله الا ان منتجات هذه الصناعات لم تؤدى الى تقليل الاستيراد من الخارج للسلع المماثل لانتاجها . فضلا عن ذلك فان معظم هذه الصناعات لم تستطيع ان تكسب اسواق خارجيه لها فى ظل التجاره متعددة الاطراف وذلك بسبب عدم كفائتها الانتاجيه وتأخر معدلات تقدمها الفنى . بل ان الدولة تقدم دعم مالى لبعض الصناعات التغ ترغب فى تصديرها للخارج .

وسياسة احلال الواردات المطلقة والمعتمدة على سياسة الاكتفاء الذاتى كان لها مايبررها فى الماضى فى ظل سياسة شبه الانغلاق الاقتصادى . ولكن فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تسعى الدولة لتحقيقه لا تصلح سياسة الواردات بهدف الاحلال فى حد ذاته و بصرف النظر عن تكلفته واثاره الاقتصادية . فالانفتاح الاقتصادى يعتمد على مدى صمود القطاعات الانتاجية فى الدولة امام المنافسة الحادة للواردات بالداخل أو فى الاسواق الخارجية متعددة الاطراف . ولن يتيسر تحقيق ذلك الا عن طريق الانتاج الوفير بأقل التكاليف مع توفر الجودة والقدرة على المنافسة . ومن ثم لابد من اعادة النظر فى سياسة احلال الواردات واعادة تنظيمها على اساس التخصص والتركيز على تشجيع تنفيذ سياسة الاحلال للصناعات التى يتوفر لها قدر من الامكانيات بالداخل والتى يمكن تطويرها وتنميتها فى فترات قصيرة وتستطيع

توفير احتياجات الاستهلاك المحلى تدريجيا حتى تقضى على الاستيراد من هذه السلع وتوفير قدر للتصدير يمتاز بمقدرته على الصمود امام المنافسة فى الاسواق متعددة الاطراف .

الفصل الخامس
الأستنتاجات

من دراسة مستقبل التجارة الخارجية فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية يمكن أن نستنتج بأيجاز و بشكل مختصر مايلى مع الأشارة إلى التوصيات الممكنة :

(١) غياب سياسة محددة للصادرات المصر ية . فالتصدير يعتمد على تصدير الفائض من الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلى . و بذلك تارة تظهر بعض السلع فى قوائم الصادرات وتارة تختفى ثم تظهر مرة أخرى وهكذا ، كما ان بعض الصادرات تتذبذب كميتها من وقت لآخر . وهذه السياسة العشوائية فى التصدير تفقد مصر الكثير من الاسواق الخارجية وتضعف قوتها لمواجهة التكتلات الاقتصادية . و بذلك لابد من وجود هيئة ترعى الصادرات وتعمل على تنميتها ، وقد تم اخيرا التفكير فى انشاء لتنمية الصادرات تحت اشراف وزارة الاقتصاد .

(٢) لايوجد تخطيط للتجارة الدولية فى ظل التخطيط العام . ومن ثم لايوجد اطار واضح لسياسة الانفتاح الاقتصادى . فالمفروض أن الانفتاح يسعى الى تحقيق سد الثغرات الواسعة الموجودة فى القطاع الصناعى بصفة

خاصة حتى يمكن للصناعات المصر ية من الانتاج بالطاقات الانتاجية القصوى وسرعة تنفيذ سياسة احلال الواردات على اسس اقتصادية سليمة . والمتبع حاليا هو تعدد وضع الخطط دون تقيد باستمرار ية التنفيذ مع اجراء التعديلات المناسبة . فقد وضعت خطة للتجارة الخارجية لفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ولكن استبدلت هذه الخطة بمشروع خطة جديدة عن ١٩٨٠ - ١٩٨٤ وهكذا ، ولذلك يجب العمل على انجاح تنفيذ مايخطط للتجاره الداخلية مع مرونة التعديل عند التنفيذ حسب الظروف دون تغيير هيكل التخطيط كله بخطه جديده . ويجب ايضا اخضاع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تنفذها التجاره الخارجيه لخدمة الاقتصاد القومى فى ظل التخطيط العام .

(٣) يجب اعادة النظر فى سياسة الاستيراد بدون تحو يل عملة وذلك عن طر يق ترشيدها و وضع قواعد لمراقبتها أو الغائها تدريجيا فى ضوء ماقد تسببه من اضرار للاقتصاد القومى .

(٤) يجب اعادة النظر فى سياسة احلال الواردات التى كانت متبعة فى ظل سياسة الانغلاق الاقتصادى أو الاكتفاء الذاتى فى حد ذاته لتتمشى مع سياسة الانفتاح .

(٥) يجب اعادة النظر فى سياسة الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع واعادة تنسيقها وتنظيمها على اسس جديدة بما يتمشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ومستقبل التجارة الخارجيه فى ظل ماقد تواجهه من تكتلات اقتصاديه .

(٦) يجب اعادة النظر فى القوانين الجمركية والضرائبية لاعطاء الصناعات الوطنية بعض المزايا حتى تستطيع الصمود امام السيل الجارف من السلع المستورده وامام مشروعات الانفتاح . وتعد وزارة المالية جديد للجمارك والضرائب ونأمل ان يحقق امال رأس المال الوطنى .

(٧) تمتع مصر بموقع جغرافى هام حيث تحيط بها اسواق استهلاكية ضخمه يمكن ان تستوعب كميات متزايده من الصادارت المصر يه . كما تمر

بها قناة السويس التى يمكن استخدامها كوسيلة دعائية لتوسيع اسواق الصادرات المصرية . كل هذه الامكانيات الجغرافية يمكن استخدامها لتنمية الصادرات للدول العربية والدول الافريقية المجاورة .

(٨) لابد من تطوير جهاز التمثيل التجارى ودعم مكانية فى الدول التى بها فرص لتنمية الصادرات اليها والتركيز على دور الممثل التجارى كحلقة اتصال بين المصدرين والمستوردين المصريين والعالم الخارجى . كما يجب تطوير المعارض الداخلية والاشتراك فى المعارض الدوليه وتطوير وسائل الاتصال بالعالم الخارجى .

(٩) يجب السعى للحصول على تسهيلات من الدول التى تشكل تكتلات اقتصادية امام الصادرات المصريه مثل السوق الاوروبية المشتركة . او التى تفرض قيود على الاستيراد من مصر مثل الحصص التى تضعها امريكا لاستيراد الاقطان المصريه .

(١٠) يجب السعى لتقوية السوق العربية المشتركة كسوق ضخم تستفيد منه الصادرات المصريه . ومحاولة الانضمام لمنظمة الدول المصدره للبترول . وكذلك محاولة تكوين منظمة للدول المصدره للاقطان طويلة التيله مع السودان ومن يرغب من الدول .

الهـــــــوامش

(١) تحتكر الدوله عملية تصدير الأقطان للخارج وتحدد أسعارها بالداخل وهذه الأسعار جامده ولا تتمشى مع أرتفاع أسعار المحاصيل الأخرى البديله للقطن . ورغم أن الدولة تحدد المساحه المزروعه قطن وتلزم المزارعين باتباعها الا أن عدم وجود حافز لدى المزارع لانخفاض **أسعار القطن فى تشترى** بها الدوله يدفعه للأهمال ومحاولة التهرب من زراعة القطن .

(٢) كان العائق لانتاج الارز فى الماضى هو مدى توفر كميات ولكن زال ذلك بعد السد العالى . وأصبح العائق هو التسعيره الجبرية التى تفرضها الدولة للشراء من المزراعين وتتولى تصريف الارز بالداخل والخارج . وهذه الأسعار أقل من أسعار المحاصيل الزراعيه البديله مثل مشكلة تسعير القطن .

(٣) للمزيد عن التكتلات الإقتصادية أنظر السياسه الجمركية الدولية والتكتلات الإقتصاديه للدكتور عبد الحكيم الرفاعى .

(٤) انظر المرجع السابق ـ القسم الثانى .

(٥) European Economic Community

(٦) Concil for Mutual Economic Assistance, Comencon

(٧) تسعى السوق العربية المشتركة لتكوين التكامل الإقتصادى بين الدول العربية . ولكن الخلافات العربية والتشابه الكبير نسبيا لطبيعة الإقتصاد العربى وهو أما دول مصدره للبترول أو دول زراعيه مشتركة فى زراعات متشابه مثل القطن و ينقصها محاصيل واحدة نسبيا مثل القمح و بعض المواد الغذائيه . كل هذه الظروف تقف عائق أمام تكوين تكامل إقتصادى عربى .

(٨) Control American Common Market C.A.C.M.

(٩) Latin American Free Trade Area L.A.F.T.A.

(١٠) نظرا لظروف أغلب يقية فإن الاتفاقيات الإقتصادية والتكتلات بين دولها قصيرة الأجل وكثير التغير وغير منفذه بصفة عامه فى الواقع .

(١١) تضم منظمة الأوبك ١٣ دولة من الدول الكبرى المصدره للبترول . وتشكل حوالى أكثر من ٩٠٪ من صادرات البترول وتمتلك أكبر إحتياطى للبترول فى العالم . وهى تشكل تكتل إقتصادى ضد محاولات الإستغلال للشركات المستخرجه للبترول وضد محاولات التكتل للدول المستهلكه للبترول .

(١٢) للمزيد من الاتفاقيات الثنائية ، أنظر معهد التخطيط « مذكرة داخلية رقم ٣٣٠ يوليو ١٩٧٣ » « اتفاقيات التجارة والدفع والتعاون الإقتصادى » .

(١٣) تحتكم منظمة الأوبك فى وضع أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ . أما قبل ذلك فكانت الشركات المستخرجه للبترول هى التى تتولى تحديد الأسعار بدلا من الدوله المنتجه .

(١٤) تسعى الدول المنتجه للمواد الأوليه لتكوين تنظيم فيما بينهم لضمان الأسعار والتحكم فى التصدير ، مثل الدول المصدره للبترول ، والدول المصدره للقمح . و بذلك تكوين تنظيم بين الدول المصدره للأقطان طويلة التيله سيحمى هذه الدول من تقلبات الأسعار و يعطيها فرصة التحكم فى الصادرات .

(١٥) أنظر السياسه التجارية من هذا البحث .

(١٦) أنظر آثار السياسه التجارية من هذا البحث .

Dr. Raafat Shafik, Methods of creation and development of public in Egypt, Seminar on the Role of public sector in the Economic Development of Africa. I.N.P. & IDEP. Cairo: 20 May- 29 June, 1972. P. 17.